

المستوطنون

من الهامش إلى المركز

رؤية المستوطنين للصراع:

من "غوش ايمونيم" إلى "البيت اليهودي"

د. مهند مصطفى

Settlers from the Periphery to the Center

Settlers' Attitudes Towards the Conflict

from the *Gush Emunim* movement to the *Bayit Yehudi* Party

By: Mohanad Mustafa

جميع الحقوق محفوظة

ايلول 2013

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام 2000. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف جوانب المشهد الإسرائيلي وتفاصيله.

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢ ٢٩٦٦٢٠١ (٩٧٢)

فاكس: ٢ ٢٩٦٦٢٠٥ (٩٧٢) - ص ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

www.madarcenter.org

<http://tiny.cc//ywgg4>

facebook

<http://tiny.cc//nkdp>

YouTube

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيوام

رام الله - فلسطين

ص . ب: ١٩٨٧

هاتف : ٤/٤ ٢٩٨٧٣٤١ - فاكس : ٦/٢ ٢٩٨٧٣٤٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

E-mail: info@al-ayyam.com

الرقم المعياري: 3-86-9950-978

تصميم الغلاف: : حسني رضوان

المحتويات

٧	مدخل
٩	المستوطنون: الإطار الفكري
١٥	المستوطنون: الإطار التاريخي
٢٠	صعود مقولة "أرض إسرائيل" المسيانية- "غوش ايمنيم"
٣٥	مجلس المستوطنات- مؤسسة مجتمع المستوطنين
	المستوطنون والمسجد الأقصى المبارك:
٤١	حول تغلغل الأرثوذكسية
٤٧	تآكل منظومة "أرض إسرائيل" المسيانية- خطة "التهدة"
	المستوطنون والانسحاب من غزة:
٥٧	إعادة إنتاج الخطاب المسياني والسياسي
٦٢	أقلية يهودية في الدولة الفلسطينية- فكرة "منفى جزئي للسيادة"
٦٧	مواقف المستوطنين من التسوية والحلول المقترحة
٧٣	خاتمة
٧٧	الهوامش
٨٣	قائمة المصادر

مدخل

يهدف هذا البحث إلى تحليل مواقف المستوطنين من الحلول السياسية المقترحة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن. يرصد البحث ويتتبع تطور مواقف المستوطنين من الاقتراحات السياسية، والعوامل التي أثرت على بلورة مواقفهم والتطورات التي طرأت عليها، ويعالج البحث كذلك السياقات التاريخية والفكرية والدينية التي أثرت على مواقف المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويولي أهمية لهذه السياقات لأنها لا تزال تلعب دوراً مهماً في بلورة هذه الرؤية حتى يومنا، وهي سياقات لا بد من أخذها بعين الاعتبار في تحليل هذا "المجتمع" بكافة تياراته، وفهم ديناميكياته الداخلية المختلفة. يعالج البحث جانبين من مواقف المستوطنين، يتعلق الجانب الأول بمواقفهم من الاقتراحات والمبادرات السياسية الحكومية وغير الحكومية والدولية، التي قدمت لحل الصراع. أما الجانب الثاني، فيتعلق بالاقتراحات التي قدمها المستوطنون أنفسهم لحل الصراع بدءاً من مواقف حركة "غوش ايمونيم" الاستيطانية، مروراً بمجلس المستوطنات ومواقف حاخامات وشخصيات سياسية، وانتهاءً بحزب "البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينيت.

علاوة على ذلك، يحاول البحث فحص تباين وجهات النظر في صفوف الجسم الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الحلول المقترحة،

والخلفيات السياسية والأيدولوجية التي تفسر هذا التباين الداخلي، كما يقدم عرضاً تاريخياً وتحليلياً لمواقف جمهور المستوطنين كما ظهرت في استطلاعات الرأي المختلفة خلال السنوات الماضية، ويحاول أخيراً فحص التطور المستقبلي لمكانة المستوطنين في الحل النهائي كما يراها ويتصورها المستوطنون أنفسهم. يتبع البحث أسلوب التحليل الكيفي، مركزاً على أدوات تحليل الخطاب والنصوص السياسية. يتبع البحث تحليل الخطاب السياسي للمستوطنين ونصوصهم كما ظهرت في صحفهم الناطقة باسمهم، وتحليل برامجهم السياسية الحزبية، مثل حزب المفدال، أو حركة غوش ايمونيم والبيت اليهودي وغيرها، علاوة على تحليل نصوصهم السياسية غير الحزبية كما نشرها ككتاب وساسة مستقلون ومنظرون من بين صفوفهم، إضافة إلى مؤسسات مجتمع أهلي استيطاني تعنى بقضايا المستوطنين وتحاول دعم مواقفهم السياسية.

المستوطنون: الإطار الفكري

يتعرض هذا المبحث، إلى الإطار الفكري للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتعود أهمية هذا العرض إلى تحليل الأساس الفكري الذي قام عليه هذا المجتمع الاستيطاني، وتأثير ذلك على رؤيته للصراع وحله، كما ويظهر التباين بين الإطار الفكري الذي اعتمدت عليه الكولونالية الصهيونية في بداية القرن العشرين، وذلك الذي اعتمدت عليه الكولونالية اليهودية في الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

إن توظيفنا لمصطلحي "كولونالية صهيونية" و- "كولونالية يهودية"، والتباين بينهما في كلتا الحالتين، لم يكن اعتباطاً، بل مقصود، وهذا لا يعني في الوقت نفسه غياب مركبات مشتركة بين كولوناليتين، وستوضح الفقرات التالية هذا الأمر بشكل جلي. في المجمل يمكن القول إن فكرة الصهيونية الدينية تركز على اختزل للزمان اليهودي، إلى جانب عملية تهويد المكان الفلسطيني. وفي الحقيقة فإنه كان من الصعوبة تحقيق المشروع الصهيوني في تهويد المكان الفلسطيني والسيطرة عليه، دون اختزال الزمن اليهودي وصهيئته.

تباينت آراء الصهيونية الدينية ومواقفها من مسألة مكانة "أرض إسرائيل"، ويمكن الإشارة إلى توجهين مركزيين، في هذا الشأن:^١

أولاً: ينطلق هذا التصور من الادعاء أن الأرض (وفي هذه الحالة "أرض إسرائيل") هي شرط ضروري لتحقيق كامل للشريعة، الأرض هي المكان الوحيد الذي يؤدي إلى رفاهية شعب إسرائيل وتطوره الديني والثقافي. بالنسبة لهذا التصور فإن البلاد هي خادمة القومية الدينية، ويعتقد هذا التصور أن الرابطة

القومية بين الشعب اليهودي والأرض هي رابطة دينية، تتبنى هذه النظرة فكرة العلاقة الرومانسية بين الشعب والأرض.

يشير شفارتس إلى أن هذا التصور يتعامل مع الأرض من منطلقات أداتية، هدفها تطور الشعب، ويعتقد أن غالبية أعضاء الصهيونية الدينية انجذبوا إلى التصور الرومانسي لعلاقة الشعب بالأرض، ولم يكتفوا بالإطار العقلاني القومي لهذه العلاقة، وإلا لتحولوا إلى مركب من مركبات الصهيونية السياسية التي نظر لها هرتسل.

ثانياً: أما أصحاب التصور الثاني لأرض إسرائيل، فيعتقدون أن للأرض مميزات روحانية مستقلة، وأن اللقاء بين هذه الخصوصية، وبين الخصوصية القومية تؤدي إلى نتائج أكبر من الجوهر القومي العادي لأية حركة قومية سياسية تقليدية. تم تطوير هذا التوجه في ذروة التوجه الأول. وبموجب هذا التوجه، فإن اللقاء بين الشعب والأرض، هو لقاء وحتى مزج بين عاملين مهمين، ستكون له نتائج مسيانية متطرفة واضحة. لا ينطلق هذا التصور، كما هو حال التصور الأول، من نظرة أداتية للأرض في اعتبارها عاملاً في تطور الشعب، بل أن استيطان الأرض وتوسيع حدوده هو جزء من تدخل الرب لتصحيح الوضع القائم، وحسب هذا التوجه فإن الأرض هي كيان مستقل بذاته وله إرادة وقدسية لذاتها، وليس مجرد أداة كما يقول التصور الأول.

يتعلق هذان التوجهان بالمكانة التي يحتلها الحاخامات في المستوطنات في توجيه وبلورة مواقف المستوطنين من الصراع. يشير شفارتس، أن هناك استنزافاً لمكانة الحاخامات اليهود وتأثيرهم على المستوطنين في العقدين الماضيين، حيث أنه منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ وحتى الانتفاضة الفلسطينية الأولى، شكل رجال الدين

العامل الأساس في بلورة مواقف المستوطنين وخصوصاً الشباب منهم، أما بعد ذلك فقد، تراجع هذا الدور ودخلت عوامل أخرى تؤثر في هذه المواقف وتبلورها.^٢ تاريخياً، وقبل الحرب عام ١٩٦٧، لم تتخذ الصهيونية الدينية لها مجلساً للحاخامات كما فعلت اليهودية الأرثوذكسية. صحيح أنه كان هناك حاخامات بارزون للصهيونية الدينية، لكنهم لم يشكلوا مجلساً اتوقراطياً موجهاً أو مرجعاً في كل القضايا والأمور السياسية والشخصية. فقد أدارت الصهيونية الدينية التقليدية والتي مثلها حزب "المفدال"، القضايا السياسية بأساليب حزبية واضحة، كما فعلت باقي الأحزاب الإسرائيلية العلمانية. إلا أن حرب ١٩٦٧، رفعت من شأنهم وتحولوا إلى اتوقراطيا دينية لا تشغل فقط في القضايا الدينية الشرعية، بل توسع اهتمامهم إلى قضايا جماهيرية، وخصوصاً في مسألة "أرض إسرائيل" والاستيطان، وبات يتم التوجه إليهم في قضايا شخصية لا تتعلق بالمعاملات الشرعية-الدينية.^٣ بمعنى أنهم تحولوا أيضاً إلى مرجعية أخلاقية في الشأن العام والخاص.

ويمكن الإشارة إلى عاملين أساسيين أديا إلى تراجع دور الحاخامات اليهود في بلورة مواقف المستوطنين. الأول: تراجع الشغف المسياني والانبهار الديني بالمقولات الخلاصية، وخصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، وتوقيع اتفاقات أوسلو والتي أدت إلى تحدي الخطاب الخلاصي، حيث أن الانتفاضة كشفت عن صعوبة إخضاع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واستحالة طردهم، بينما ترتب عن اتفاق أوسلو تسليم مساحات من "أرض إسرائيل" إلى سلطة غير يهودية، ما يعني أن مقولات الخلاص خارج التاريخ، كانت واهية أمام الواقع التاريخي. سنرى لاحقاً خلال البحث كيف أن بعض الحاخامات

حاولوا إعادة إنتاج خطاب الخلاص من جديد سواء نحو إبقاء إشعاعاً لحركة الاستيطان، أو إعادة تأويله من جديد بحيث ينسجم مع التطورات السياسية على الأرض، وتقليص مساحاته المسيانية بما يتناسب مع تقليص مساحة "أرض إسرائيل" الواقعة تحت السيادة اليهودية.

أما العامل الثاني، فيتعلق بالتحويلات الديمغرافية المستجدة في أوساط المستوطنين، ففي العقود الأولى من الاستيطان هيمنت الصهيونية الدينية وأبناؤها على النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية، طبعاً بدعم حكومي "علماني" واضح (أنظر لاحقاً). وعلى الرغم من الدعم "العلماني" فقد جاء المستوطنون بالأساس من أطر الصهيونية الدينية على اختلاف مشاربها، لهذا السبب كانت للحاخامات هيمنة وشكلوا مرجعية المستوطنين، أكثر من أي مرجعية سياسية أو دينية أخرى (مرجعية أرثوذكسية). بينما بدأ تحول منذ عقدين تمثل بدخول مستوطنين من قطاعات اجتماعية جديدة، وبالأساس ممن ينتمون إلى الأرثوذكسية الدينية (الحريديم)، وعلمايين ومحافظين، لا يعتبرون حاخامات الصهيونية الدينية مرجعية لهم. كما أن جزءاً ممن استوطنوا لم يفعلوا ذلك لأسباب أيديولوجية أو دينية، مثل تعمير الأرض، وبسط السيادة اليهودية، وإحلال المستعمرين مكان السكان الأصليين، (وذلك على الرغم من أن كل ما ذكرناه نتيجة حتمية لاستيطانهم)، بل كان دافعهم الأساسي اقتصادياً.^٤ يشير شاؤول أرييلي أن عدد المستوطنين (بدون القدس الشرقية) يصل إلى ٢٢٠ ألفاً يعيشون في ١٢٤ مستوطنة في الضفة الغربية.

وحسب أرييلي، فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية وصل عام ٢٠١٢ (بما في ذلك القدس) إلى حوالي نصف مليون مستوطن. يستوطن ٣٦٪ منهم

شرقي القدس (حوالي ٢٠٠ ألف). يسكنون في ١٢ مستوطنة أقيمت بعد عام ١٩٦٧. ويعيش ٢٩٪ منهم في أربع مدن استيطانية كبيرة في الضفة الغربية (حوالي ١٦٠ ألفا). ويعيش ١٣٪ منهم في ثلاثة عشر مجلسا استيطانيا. ويعيش ٢٢٪ في ستة مجالس إقليمية استيطانية. (١١٠ مستوطنات، ٣٢- مستوطنات زراعية وكيوتسات).

وحسب معطيات الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل ٢٠١٢ (جدول ٦، ٢ ص: ١٠٠)، وصل عدد المستوطنون في الضفة الغربية عام ٢٠١١، إلى ٣١٩ ألف مستوطن (لا تشمل هذه المعطيات مستوطني القدس)، أما حسب معطيات شعبة الاستيطان فقد وصل عددهم إلى ٣٢٠ ألفا عام ٢٠١٠.

كما ينقسم "مجتمع" المستوطنين إلى ثلاثة أثلاث. الثلث الأول هم المتدينون الأرثوذكسيون، والذين يعيشون بالأساس في أربع مستوطنات كبيرة. ° الثلث الثاني هم مستوطنون من أبناء الصهيونية الدينية، والذين يعيشون، بالأساس، في عشرات المستوطنات المقامة على الهضاب والتلال والجبال على طول شارع رقم ٦٠ الذي يشق الضفة من الشمال إلى الجنوب. أما الثلث الثالث فهم العلمانيون، والذين ينتشرون بشكل مختلف عن المتدينين القوميين، فغالبيتهم يسكنون المستوطنات الملاصقة للخط الأخضر أو ما تسمى الكتل الاستيطانية، مثل مدينة أرييل الاستيطانية.^٦

يشكل المستوطنون، ومنذ صعود الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧، قوة سياسية صاعدة في المجتمع الإسرائيلي، وتشكل الصهيونية الدينية رأس الحربة الفكرية والأيدولوجية لهذه القوة السياسية، واعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن هذه القوة السياسية الممزوجة بأرضية أيديولوجية وفكرية من مدرسة

الصهيونية الدينية سوف تغير الصهيونية، وتعيد تعريفها وإنتاجها من جديد بشكل لا يعود فيه هذا التوتر بين الدين والدولة، بين المسياني والواقعي، بين التاريخ وخارج التاريخ، بين اليهودية والصهيونية، بين أرض إسرائيل وبين دولة إسرائيل وشعب إسرائيل.^٧

تعود قوة المستوطنين السياسية، إلى عوامل عديدة، يقع في مركزها المرجعية القومية الدينية للجيل الأول من المستوطنين في الضفة الغربية وغزة. فعلى خلاف المستوطنين الأوائل الذي هاجروا إلى فلسطين في بداية القرن العشرين واستوطنوا البلاد، وشيدوا منظومة قومية بالغة الإحكام من المصطلحات والروايات والأساطير المؤسسة، إلا أن مرجعيتهم كانت علمانية بالأساس، فقد تعاملوا مع المسألة اليهودية تعاملًا تاريخيًا وليس خارج التاريخ، واعتبروا أن حل المسألة اليهودية يكون من خلال إقامة دولة يهودية في فلسطين، كحل سياسي، وليس كحل ديني-مسياني. أما المستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أرادوا تحقيق نفس الأهداف السياسية للمستوطنين الأوائل، إلا أن مرجعهم ودافعهم لتحقيق ذلك كان المرجعية الدينية في بعدها الخلاصي. وإذا اعتبرنا أن حرب عام ١٩٤٨، أسست لهيمنة الفكر الصهيوني العلماني والعمالي على المستوطنين المهاجرين الأوائل، فإن الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، أسس لهيمنة الفكر الديني الصهيوني في أبعاده الميتافيزيقية على المستوطنين في الضفة الغربية. ويبقى المشترك بين اللحظتين التاريخيتين هو أن الصهيونية السياسية في شكلها العمالي هي التي احتلت الأرض في الحالتين، لكنها استوطنت الأولى، وتركت الثانية للصهيونية الدينية. أما مصدر القوة الثاني للمستوطنين، فكان الدعم الحكومي والشعبي، بشكل

كبير، بعد الاحتلال مباشرة لحركة الاستيطان، فصدمة الانتصار والانبهار القومي والديني الذي رافقه، جعلت فكرة التخلي عن "أرض إسرائيل" فكرة صعبة، وشبه مستحيلة في أوساط يهودية دينية وعلمانية. وفي الوقت نفسه لم يكن المجتمع الإسرائيلي الاشكنازي "العلماني" مستعداً للاستيطان في الضفة الغربية، فقد أخذ حظه في هذا الفعل التاريخي الاستيطاني، كما أن استقراره الاجتماعي والاقتصادي داخل الخط الأخضر، والذي عززه الاحتلال عام ١٩٦٧، لم يدفعه للبدء من الصفر في بناء مجتمع استيطاني جديد، لهذا فانه رأى في الحرب تعزيزاً لمكانته داخل الخط الأخضر، وليس فرصة للاستيطان في مكان جديد خارجه، ما دفع أبناء الصهيونية الدينية لأخذ هذه المهمة الاستيطانية، إلا أن الالتفاف الشعبي والرسمي حول فكرة الاستيطان كان أكبر من ذلك.

الإطار التاريخي لمجتمع المستوطنين

ينفي غورنبرغ، في كتابه، الادعاء أن مشروع المستوطنات بدأ عملياً في عهد حكومة بيغن-شارون الأولى عام ١٩٧٧، عندما شغل فيها شارون منصب وزير الزراعة وقام بدعم النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية بشكل مكثف. يشير الكاتب أن بداية المشروع الاستيطاني تعود لفترة حكومات حزب العمل، خلال العقد الأول من الاحتلال (حكومات ليفي اشكول، غولدا مئير واسحق رابين)، ويعرض الكتاب، على سبيل المثال، شغف اشكول "العلماني" البرغماتي في الحفاظ على قطاع غزة والنابع مع مشاعر اشكول الفياضة اتجاه قصة شمشون ودليلة.^٨

ففي العقد الأول من الاحتلال ١٩٦٧-١٩٧٧، وهو عقد حكمت فيه حكومات عمالية، أقيمت مستوطنات كفار عتصيون، حبرون، الون موريه، عوفراه، كدوميم والمستوطنات في هضبة الجولان.^٩

ويلاحظ أن المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية في العقد الأول شكلت معاقل اليمين المتطرف والمسياني، وفيها انطلقت منظومة الصهيونية الدينية الخلاصية التي ترى في "أرض إسرائيل" أولوية على دولة إسرائيل وشعب إسرائيل. بمعنى أن حكومات العمل لم تدعم حركة الاستيطان فقط، بل دعمت نقيضها الفكري وهو ما ستدفع ثمنه بعد ذلك.

يرصد المؤرخ الإسرائيلي توم سيغف في كتابه، "١٩٦٧: والأرض غيرت وجهها"، تسلسل بلورة الخطاب حول الاستيطان، حيث يبين رصده كيف أن الاستيطان وخطاب الاستيطان وخطاب "أرض إسرائيل" شكلت كلها خطاباً شعبياً وسياسياً من اليمين إلى اليسار، وكيف أن الحكومة الإسرائيلية شرّعت (بمعنى إعطاء الشرعية السياسية) فكرة الاستيطان، وفكرة "أرض إسرائيل" قبل الفعل الاستيطاني، وما يمكن قراءته من الرصد الذي قام به سيغف، أنه لو افترضنا أن الحكومة العمالية لم ترغب بفكرة الاستيطان الفعلي بشكل مكثف، إلا أنها سوغت خطاب الاستيطان بصورة واضحة، وفي بعض الأحيان سهلته ووجهته. فبعد يوم واحد من انتهاء حرب حزيران، وتحديداً يوم الأحد ١١ حزيران، ظهر إعلان نصه "لن نعيد أية قطعة أرض محررة من بلادنا"، وفي الأسبوع نفسه نشر أعضاء حركة "المركز الحر"، التي انشقت عن حركة "حيروت" (الليكود اليوم) منشورات أكثر وضوحاً قالت فيها إن أية "منطقة محررة لن يتم إرجاعها".^{١٠}

ولم يكن الجيش بعيداً عن تسويق الاستيطان وشرعنته، فبعد يومين من الحرب،

ظهر مقال في نشرة للقيادة العسكرية الوسطى، تحت عنوان "بلاد واحدة"، جاء فيه "الصفة الغربية كلها تحت السيادة الإسرائيلية، ومعنى ذلك أن أبناء شاؤول عادوا إلى أرض بنيامين... وسيعود الحديث بلغة التوراة في مدن شيلا وشخيم (نابلس)، والسامرة وبين تمور يريحو (أريحا)، وسيعود أبناء داهود إلى بيت لحم، وأبناء إبراهيم، إسحق ويعقوب إلى مدينة معرات همخيلا (الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل)".^{١١}

وتلقى الجنود، في السياق نفسه، تعزيزاً لفكرة "أرض إسرائيل" التوراتية من حركة أدباء وشعراء وكتاب كانت تسمى نفسها "من أجل أرض إسرائيل الكاملة".^{١٢} وجاء في منشورهم "انتصار الجيش أدخلنا إلى فترة جديدة... أرض إسرائيل الكاملة هي الآن بأيدي الشعب اليهودي... وبما أنه لا نملك الحق بالتنازل عن دولة إسرائيل، فإننا نأمر أن ننفذ ما أخذنا منها: أرض إسرائيل... أننا ملزمون وبصدق لكمال أرضنا، من أجل ماضي الشعب ومستقبله أيضاً، وليس لأية حكومة الحق بالتنازل عن هذا الكمال".

يعقب سيغف على هذا المنشور بقوله إنه يحمل خطاباً دينياً واضحاً من أشخاص علمانيين واشكناز، ويمثل أيضاً غياب الفوارق الواضحة بعد الحرب بين يمين ويسار، حيث أن التعاون بين أشخاص صنفوا يساراً وحركة العمل الصهيونية وفروعها، مثل الترمان، وبين معارضيه مثل الشاعر غرينبيرغ تبين غياب هذه الفوارق، بعد الاحتلال، كما تبين الامتزاج الديني الذي بات واضحاً في الخطاب السياسي، والذي جاء لصالح المستوطنين المتدينين.^{١٣}

ويستعرض سيغف على صعيد الدعم الشعبي، بطريقة رائعة أيضاً السلوكيات الشعبية بعد الحرب، فمثلاً يذكر في كتابه أن الإسرائيليين بدؤوا يرسلون رسائل

إلى أقاربهم في الخارج يتحدثون عن الاحتلال من خلال مفردات دينية (مثل كثرة استعمال مصطلح معجزة)، وفي بعض الأحيان بتعبيرات مسيانية. ويشير سيفغ أن الجيش بدأ يشعر بالانزعاج من هذا الاستعمال المكثف للمفردات الدينية لأنه يقلل من إنجازاته العسكري، ففي أحد الاجتماعات الشعبية صرح يغال ألون أن ما حدث في الحرب لم يكن معجزة بل يعود إلى الإنجاز الذي حققه الجيش الإسرائيلي، فاحتج عليه الجمهور وأرسل بعضهم رسائل غاضبة إليه، لأنه قلل من شأن البعد الديني والتدخل الإلهي في الانتصار.

وقال حاخام دولة إسرائيل (وهو في مكانة مفتي الجمهورية في الدول العربية)، اسحق نيسيم، في تلك الفترة، إنه لا يجوز الانسحاب، ليس فقط من الأماكن الدينية اليهودية المقدسة، مثل هار هبايت (الحرم القدسي الشريف)، والجدار الغربي (حائط البراق) بل "لا يوجد حق لأي شخص في إسرائيل، بما في ذلك حكومة إسرائيل، أن تعيد حتى نرة أرض واحدة داخل حدود أرض إسرائيل الموجودة تحت سيطرتنا".^{١٤}

إضافة إلى حاخام إسرائيل، فقد عبر حاخام الجيش شلومو غورن، أن الانتصار كان تعبيراً عن إرادة الرب، فبعد الحرب، جاب حاخام الجيش في الأراضي المحتلة مخاطباً الجنود أن دولة إسرائيل موجودة بقوة الإرادة الإلهية التي لا يمكن الاستئناف عليها، والجيش يحقق نبوءات آخر الزمان لأنبياء إسرائيل، وحاول غورن في بداية الاحتلال تنفيذ السيطرة اليهودية الفعلية على الحرم القدسي الشريف. يتفق كل من سيفغ، الدار وزرطال وغرونبيرغ في كتبهم حول المستوطنين، أن المستوطنين كانوا مشروعاً للحكومة الإسرائيلية بعد الاحتلال، ربما فكرت الحكومة العمالية، وعلى رأسها يغال ألون، الذي وضع خطة ألون، أن يكون الاستيطان

استيطانيًا أمنيًا هدفه التأثير على شكل التسوية السياسية بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، إلا أن الأداة التي استعملوها لتحقيق هذه الأهداف الأمنية- السياسية، تمثلت في أناس كان استيطانهم نابغاً من أهداف دينية، تصل إلى درجة عالية من الميانية.

كما يبين توم سيفغ، كيف أن الحكومة الإسرائيلية مهدت إقامة مستوطنة الخليل وغوش عتصيون.

لا يهمنا، في هذا العرض، التسلسل التاريخي لهذا الموضوع، بل ما يهمنا أن ذلك ساهم في زرع نواة المستوطنين الأكثر تشدداً في قضية "أرض إسرائيل"، وأبعادها الدينية. ما بلور لاحقاً مواقف المستوطنين من كل قضايا الحل النهائي وتصورهم لمشروعهم الاستيطاني في الضفة الغربية.

يرصد سيفغ تطور هذه العملية على أرض الواقع، بالإضافة إلى العملية الفكرية التي تبلورت في المدارس الدينية. ففي نهاية أيلول ١٩٦٧، ذهب عشرات من الشباب لإقامة مستوطنة عتصيون جنوب القدس، وكان يغال ألون أحد السياسيين الذي شجعهم على فعل ذلك. فقد تنظم الشباب سريعاً وعملوا بالتنسيق مع الوزراء المتدينين في الحكومة، كما التقوا مع رئيس الحكومة ليفي اشكول، الذي أيدهم في نشاطهم. رافقت إقامة المستوطنة احتفالات كبيرة، تمت تغطيتها بشكل موسع في وسائل الإعلام، وقد كتبت صحيفة "معاريف" عن عودة المستوطنين إلى عتصيون بأنهم عادوا، "ليس كمحتلين أجنب إلى غوش عتصيون، بل كأبناء عائدین إلى بيوتهم".^{١٥}

كان من بين الحاضرين في احتفال إقامة مستوطنة غوش عتصيون، الحاخام موشيه ليفنغر^{١٦} (أحد قادة المستوطنين في الخليل، وممن أقاموا مجلس المستوطنات

وعضو في حركة غوش ايمونيم)، أراد ليفنغر إقامة مستوطنة في الخليل، كان الحماس المسياني الدافع محقّق ليفنغر للاستيطان في الخليل (حفرون). وفي أيار ١٩٦٨، قررت الحكومة إقامة مدرسة دينية في الخليل، بقيادة الحاخام يحزقيل سرينا، الذي قال خلال الحرب إنه كان "يجب ذبح كل عرب الخليل واحداً واحداً"، جلس هذا الحاخام مع اشكول وقال له إنه يريد إقامة مدرسة دينية في الخليل. أما مجموعة ليفنغر فتوجهت إلى ألون، وطالبت بإحياء ليلة الفصح في أحد الفنادق، إلا أن مجموعة ليفنغر بقيت في الفندق، وبعدها ساعدهما ألون واشكول على البقاء هناك بشكل ثابت، لا بل ذهب ألون إلى المستوطنين في غوش عتسيون وتحدث مع احد قياداتهم، حنان بورات، (الذي أصبح رمزا للاستيطان في الضفة الغربية، وعضو كنيسة عن حزب المفدال)، وطلب منه أن ينقل سلاحاً إلى المستوطنين داخل الفندق، ووعد ألون بورات أن يكون لهذه العملية غطاء عسكري (قانوني) من الجيش.^{١٧} وهكذا نشأت مستوطنة كريات أربع، بعد أن سكنت مجموعة ليفنغر في معسكر جيش لمدة ثلاث سنوات، حتى إقامة المستوطنة، وطالب بورات في العام ١٩٧١ بضم الخليل إلى السيادة الإسرائيلية.

صعود مقولة "أرض إسرائيل" المسيانية- "غوش ايمونيم"

اهتم حزب "المفدال" حتى العام ١٩٦٧، بالقضايا الدينية بالأساس، وكان دوره في القضايا الخارجية والسياسات الأمنية محدوداً، وحتى العام ١٩٧٧ بقي الحزب شريكاً في الائتلاف مع حزب العمال الحاكم، إلا أن الانقلاب السياسي في إسرائيل عام ١٩٧٧، وتأسيس حركة غوش ايمونيم التي خرجت منه أدى إلى

تحول في اهتمامات الحزب وأولوياته، نحو التركيز على قضية الصراع، والحفاظ على "أرض إسرائيل".^{١٨} شكلت قيادة "المفدال" القيادة القديمة للصهيونية الدينية، والتي لم تستطع التواصل مع الجيل الجديد الذي انبهر بانتصار عام ١٩٦٧، لا بل إن الحزب صوت على الاشتراك في حكومة رابين عام ١٩٧٤، التي حملت مشاريع تسوية مع الدول العربية، فكانت هذه المسألة صادمة للجيل الجديد، الذي بات مبهوراً بفكرة الخلاص.

تعتبر حركة غوش ايمونيم الحركة الاستيطانية الدينية الأولى في الضفة الغربية، التي نهلت من الفكر الديني القومي الصهيوني، تأسست الحركة في العام ١٩٧٤، واعتبرت أن احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ كان معجزة ربانية وطريقاً نحو الخلاص الكبير لليهود.^{١٩} يشير الدار وزرطال وأيضاً روبنشتاين، أن مستوطنة ألون موريه كانت النواة الأولى لحركة غوش ايمونيم، ويعتقد الكاتبان أن اليهودية والصهيونية والاستيطان والأمن والتضحية والخلاص الشخصي والجماعي هي العמוד الفقري للمشروع الصهيوني في "أرض إسرائيل"، وفي نشرة خاصة لنشطاء الحركة عشية التوجه لاستيطان سبسطية، جاء فيها: "إننا نعمل بالأسلوب الذي عمل فيه آباء الحركة الصهيونية ومحققو أحلامها بروح التضحية والإصرار عليكم إشعال شعلة الاستيطان في أرض إسرائيل..... الاستيطان في أرض إسرائيل وفي قلب يهودا والسامرة المأهولة بالعرب هو قيمة إضافية وحق رباني".^{٢٠} فقد رأت الحركة أن حرب حزيران ١٩٦٧ كانت حرباً دينية، وأن النصر الذي حققته إسرائيل يرجع إلى الدعم الإلهي وهو جزء من عملية الخلاص اليهودي.^{٢١} يقسم الباحث الإسرائيلي تاريخ الحركة، إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى (١٩٧٤-١٩٧٩)، والتي يسميها مرحلة اليوتوبيا، والتي تميزت بالمعارضة التي

تحمل أبعادا مسيانية للواقع القائم. المرحلة الثانية (١٩٨٠-١٩٨٣)، وهي المرحلة السياسية، والتي تحالفت فيها الحركة مع حكومة الليكود، أما المرحلة الثالثة فكانت مرحلة الارتباك (١٩٨٤-١٩٨٧)، والتي أدت إلى اختفاء الحركة تنظيميا، ولكن بقيت روحها قائمة في شرائح كبيرة في أوساط المستوطنين.^{٢٢}

تأسست حركة غوش ايمنيم رسميا في العام ١٩٧٤، على شكل تمرد داخل حزب "المفدال"، الذي مثل الصهيونية الدينية، وذلك على خلفية انضمام الحزب إلى حكومة رابين الائتلافية، التي عبرت عن توجهات تسوية في نظر الحركة، إلا أن التأسيس الفعلي للحركة كما ذكرنا بدأ في مدرسة "مركز هراب" في القدس، وحاخامها تسييفي يهودا كوك (الابن)، حيث وجه خريجو المدرسة ثلاثة أسئلة للحاخامين في المدرسة، هل يسمح وفق التعامل الدينية التخلي عن "مناطق محررة من أرض إسرائيل"، هل يسمح التخلي عن مناطق محتلة خوفا من استيعاب عدد كبير من العرب داخل إسرائيل، هل يجب الخضوع للضغوط الدولية للانسحاب من المناطق "المحررة".^{٢٣}

يشير بشارة إلى أن هذه الأسئلة كانت مطروحة في السجال الإسرائيلي، ولكنها ما ميزها هذه المرة أنها طرحت بصيغة دينية، وأنها طرحت لتحسم بموجب الشريعة وليس بمنطق المصالح السياسية والاعتبارات الدولية، وذلك أدى إلى إصدار فتاوى من حاخامات يهود في المستوطنات، تنهى الجنود عن طاعة أوامر تصدر بإخلاء مستوطنات في المستقبل.^{٢٤}

تحولت المدرسة الدينية "مركز هراب" إلى أهم مرجعية دينية بالنسبة للمستوطنين الأوائل في الضفة الغربية، وبعد حرب ١٩٦٧، أقامت الكثير من المؤسسات الدينية، ووفرت من خريجها كوادر في سلك التعليم الإسرائيلي، وكانت مساهمتها الفكرية

في تركيزها المكثف على مركزية الأرض، فقد ركز الفكر الذي نشرته المدرسة على ثلاثة أسس، أولاً: التشديد على الأرض من بين الثالوث المقدس (الشعب، التوراة والأرض)، ومنح كل قطعة أرض معنى مقدساً. ثانياً: التشديد على معنى النجاح كمؤشر تاريخي على صحة التصور الصهيوني-الديني. ثالثاً: التشديد على دور الشباب الصهيوني المتدين من أجل السيطرة على المشروع العلماني وتوجيه المشروع السياسي، بما تمثله الدولة، في عملية الخلاص النهائية.^{٢٥}

اختلف الحاخام كوك الابن، عن أبيه الحاخام كوك الأب (١٨٦٥-١٩٣٥) في درجة قدسية الأرض ومفهوم الخلاص. يوضح الحاخام يوفال شارلو هذا الفرق الديني، والذي أثر على مواقف المستوطنين وحركة الاستيطان. يشير شارلو أن التجديد الذي فعله كوك الأب كان في إعطاء معنى شامل للمقدس الديني، ففي حين شمل هذا المعنى عند اليهودية الأرثوذكسية تعليم التوراة وإقامة الشعائر الدينية، فإنه يشمل عند كوك الأب مجالات غير محدودة، فقد اعتبر أن كل فعل أنساني (تعليمي، اقتصادي، رياضي، سياسي وغيرها) يدخل في المجال المقدس، كما أنه اعتبر الصهيونية جزءاً من المقدس، ليس لذاتها بل لأنها تحقق إرادة الرب بدون وعي قيادتها، واعتبر أن العمل الذي يقوم به الصهونيون العلمانيون فيه شيء من المقدس لأنهم ينفذون إرادة الرب.^{٢٦} لهذا السبب فإن الحاخام كوك عارض فكرة إقامة دولة لليهود في أوغندا، وعارض تلاميذه فكرة تقسيم فلسطين. شكلت فكرة "أرض إسرائيل" موضوعاً مركزياً في فكره، ليس بسبب كونها وطناً، بل لأنها أرض الخلاص.

قام ابنه الحاخام كوك الابن (١٨٩١-١٩٨٢)، بالحفاظ على تراث أبيه، وبدون ذلك لبقى تراثه كتباً على الرفوف، فحتى حزب المفدال لم يرَ في الحاخام كوك الأب

مرجعا لسياسته بعد قيام دولة إسرائيل. ما قام به كوك الابن أنه على خلاف أبيه لم يحافظ على التوازن في مركبات المقدس، بل أنه أعطى الأولوية لمركب "أرض إسرائيل"، فقد اعتبر القومية اليهودية أداة مقدسة لتحقيق العودة إلى "أرض إسرائيل". تحول مصطلح الخلاص إلى الكلمة السياسية المهيمنة في فكر كوك الابن، فدولة إسرائيل ليست كياناً سياسياً فقط، بل أساس لتحقيق الخلاص.^{٢٧}

يعتقد الحاخام كوك، كما ذكرنا، أن حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال الأراضي العربية (أرض إسرائيل بتعبيره) هي خطوة جوهرية في استعجال الخلاص المسياني، وقبل الاحتلال أعطى للدولة جوهر دينيا-مقدسا، كمرحلة انتقال من الكارثة إلى الخلاص.^{٢٨} ورأى تلاميذه من حركة غوش ايمونيم في استيطان الأرض واجبا دينيا، فقد كتب الحاخام كوك لتلاميذه العبارة التالية، "هذه الأرض لنا، لا يوجد هنا مناطق عربية وأراض عربية، بل أراض إسرائيل، أرض آبائنا الخالدة، وهي في كل حدودها التوراتية تابعة لحكم إسرائيل".^{٢٩} وفي تصريح آخر له قال: "أقول لكم بوضوح أن هناك تحريما في التوراة، ضد التنازل عن بوصة واحدة من الأرض المحررة، لا توجد غزوات هنا، ونحن لا نحتل أرضا أجنبية، إننا نعود إلى وطننا، أرض الأجداد، لا توجد أرض عربية هنا بل ميراث ربنا، وكلما اعتاد العالم على هذا الفكر يكون أفضل لنا جميعا".^{٣٠} حرّم الحاخام كوك تقسيم البلاد، وقال "خطيئة وإثم كل نقل لأرضنا للأغيار"، كما أنه صبغ العمليات العسكرية بصبغة دينية، قائلا "هذا قرار السياسة الألوهية، حيث لا تقدر عليها أية سياسة أرضية".^{٣١}

اتخذ الحاخام كوك، بعد حرب عام ١٩٧٣، وعندما ظهرت بوادر الصراع بين شباب حركة غوش ايمونيم وحكومة إسرائيل، موقفا متشددا ضد الحكومة، في

خطاب ألقاه في مدرسته الدينية "مركز هراب"، قام بتهديد الحكومة الإسرائيلية وتحذيرها من اتخاذ قرار بالتنازل عن الأراضي التي احتلها إسرائيل، واعد تلاميذه بحرب إن فعلت الحكومة ذلك، قائلا "قلت وكتبت، بأنه ستندلع حرب على يهودا والسامرة، أريحا والجولان، ولا يجب أن نفكر بالتنازل مجرد تفكير. حول هذا التهديد، هذا الحديث، يجب أن نعيده ونكرره آلاف المرات، حتى نجتث من الجذور هذه العلمانية وهذا الضعف".^{٢٢}

وحتى يعزز حديثه، ويوضح تهديده الجاد، بعث الحاخام كوك برسالة عام ١٩٧٤، إلى وزير الدفاع بحكومة رابين وقتئذ، شمعون بيريس، وإلى رئيس هيئة الأركان "موطي غور"، مخاطبا إياهم قائلا: "أعود وأذكرك، أن أي تنازلات جغرافية، هي ملغية وباطلة، لم تكن ولن تكون، على يهودا والسامرة قد تندلع حرب داخلية، عندما ينتفض الشعب كله ضد هذه الحكومة".^{٢٣}

أقامت الحركة نزارا استيطانية تسمى "أمناه"، وقد دعمت حكومة الليكود بعد وصوله الحكم هذه النزاع، فقد شكل صعود الليكود تأسيسا جديدا للحركة ومشروعها الاستيطاني الذي يستند على خطاب مسياني-ديني-قومي. فقد أغدقت الحكومة على الحركة ونزارها الاستيطانية ميزانيات ضخمة، ومكنتهم من إقامة عدد كبير من المستوطنات الجديدة، وكذلك شكلت الحركة مجالس إقليمية استيطانية في الأراضي المحتلة على نمط المجالس الإقليمية اليهودية داخل الخط الأخضر، التي تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي.^{٢٤}

نشرت دائرة الإعلام التابعة للحركة في العام ١٩٨٠ مقالة كتبها يسرائيل السداد يوصي بها بأن أفضل الطرق للعمل على طرد العرب يكون من خلال خلق صعوبات اقتصادية مقصودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الياكيم هعتسني،

وهو ناشط غير متدين في حركة الاستيطان وينتمي إلى حركة غوش ايمنيم، فقد اقترح العمل على إسقاط الأردن وتحويله إلى دولة فلسطينية، الأمر الذي يعتبر وفق معايير المستوطنين تنازلا للفلسطينيين، لأن الأردن هي جزء من "أرض إسرائيل" التوراتية.

وقال هعتسني في هذا السياق: "علينا أن نتخلص من العقبة الرئيسية أمام السلام وهو البيت الملكي الهاشمي، ولا ينبغي أن نترك عمان حين يحتلها جيش الدفاع إلا مقابل اتفاق ينص على إزالة البيت الهاشمي وإزالة مشكلة اللاجئين، علينا أن نساعد الفلسطينيين العرب على بناء دولتهم في الضفة الشرقية من نهر الأردن، أما العرب الذين يعيشون في يهودا والسامرة، والجليل والنقب فسوف ينتخبون البرلمان الأردني، في حين يستوطن اليهود، يهودا والسامرة وينتخبون الكنيس^{٣٥}."

يشير الحاخام يوآل بن نون،^{٣٦} في كتابه "معجزة جمع الشتات" إلى فكرة الخلاص عند حركة "غوش ايمنيم"، وهذا النقاش ضروري لتوطيد فكرة الكتاب، والسؤال المحوري في كتابه كان: هل الخلاص هو خلاص رباني فقط، أم أن هنالك خلاصا من نوع آخر، ولكنه أيضا خلاص رباني؟.

يعتقد بن نون أن الخلاص لا يمكن أن يكن فوريا، بمعنى عمل خلاصي فوق التاريخ، بل أن "الخلاص لا يتم في جيل واحد ولا حتى في عملية واحدة". إذن، الخلاص هو عملية مستمرة في التاريخ اليهودي. هذه المقولة مهمة جدا في فكر التيار الصهيوني الديني لان الخلاص إذا كان مستمرا وتتابعته عليه أجيال وتطورات سياسية متلاحقة، فهو ليس فوق التاريخ بل جزء من التاريخ، إلا أنه أيضا فعل رباني، لأن عملية الخلاص الحالية "غير قابلة للتراجع".^{٣٧}

يعتقد الكاتب أن المشروع الصهيوني فيه من القوة ما يستطيع أن يمنع الصراع الذي كان بين مملكة يهودا ومملكة إسرائيل في فترة الهيكل الثاني. فالمشروع الصهيوني هو القادر على جمع من يؤمنون بهويتهم اليهودية ويشددون عليها ويضعون هويتهم الإسرائيلية في درجة أدنى بكثير (المستوطنون في الأراضي الفلسطينية) وبين الذين يضعون هويتهم الإسرائيلية في المرتبة الأولى لتأتي بعدها هويتهم اليهودية (سكان إسرائيل العلمانيون)، لأن الصهيونية هي الرابط بين الهويتين (الشعب اليهودي ودولة إسرائيل)، كما تجسد ذلك بشكل واضح في "وثيقة استقلال" إسرائيل.^{٢٨}

تسدرج هذه الادعاءات في الخطاب الصهيوني الديني الذي نظر له الحاخام كوك الأب والابن، حول خلاصية المشروع الصهيوني، وكون الصهيونية جزءاً من فكرة الخلاص الديني التي ذكرت في التولوجيا اليهودية. إلا أن الشيء المهم أيضاً في هذه المقولة أن المشروع الخلاصي الصهيوني لم يتوقف، فما دام هناك يهود في العالم (في المنفى حسب التعبير التولوجي) لا بد من تجميعهم في "أرض - إسرائيل"، وأن "جمع الشتات" هو عملية خلاصية دينية-بشرية لم تنته. إلا أن غوش ايمونيم تريد أيضاً تجديد الصهيونية، ففي وثيقة نادرة للحركة حول هذا الموضوع حملت عنوان "حركة لتجديد تحقيق الصهيونية"، جاء فيها:

"التوجه، هو إحداث حركة نهوض كبيرة في شعب إسرائيل، من أجل تحقيق التصور الصهيوني بشموليته، من خلال الاعتراف أن مصدر هذا التصور هو في تراث إسرائيل وجذور اليهودية وجوهرها الخلاصي الكامل لشعب إسرائيل وللعالم كله".^{٢٩}

يشير عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ، إلى أنه منذ الاحتلال عام

١٩٦٧، بدأ التشديد على قضية "حقنا على الأرض" لتصبح خطابا مركزيا، بمعنى أن قضية الأرض باتت ملحة في التيار الديني الصهيوني-القومي بشكل أكبر من قضية "شعب إسرائيل" أو "توراة إسرائيل".^{٤٠} يتفق كل من داني روبينشطاين وكيمرلينغ، أن جذور حركة غوش ايمونيم، جاءت من المدرسة الدينية (بيشيبا) "مركز هراب" في القدس التي كان الحاخام تسفي يهودا كوك الابن هو مرشدها الديني، ففي يوم الاستقلال عام ١٩٦٧، قبل اندلاع حرب حزيران، تحدث الحاخام كوك عن غياب أجزاء من الوطن عن السيطرة اليهودية، وهذا الغياب يشوه الكون، وتوقع أن يتم "تحرير" أجزاء من "أرض إسرائيل" قريبا، وعندما اندلعت الحرب وانتصرت إسرائيل واحتلت الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، تم التعامل مع توقعه على أنه نبوءة ربانية، فزادت الهالة الدينية حوله وحول فكره، ففكره الميتافيزيقي بات يمشي على الأرض.^{٤١}

يشير صلاح الزرو إلى أن حركة غوش ايمونيم ركزت نشاطاتها على محورين، المحور السياسي والذي يتمثل في تشكيل قوة ضاغطة سياسيا، لمنع الحكومات الإسرائيلية من تقديم تنازلات إقليمية في الأراضي المحتلة، والمحور الثاني هو المحور العملي، والذي يتمثل في الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفرض أمر واقع على الأرض وتحقيق مفهوم الخلاص الرباني بأدوات عملية على الأرض.^{٤٢} ناقش المتخصص في شؤون اليمين المتطرف في إسرائيل، ايهود شبرينتسك، حركة غوش ايمونيم كمجموعة سياسية خارج-برلمانية، أو كقوة ضاغطة، ويعتبرها أكثر الحركات السياسية الخارج-برلمانية التي أثرت على السياسة في تاريخ إسرائيل.^{٤٣}

ففي فترة حكومة رابين الأولى، نشطت الحركة في ثلاثة مسارات: تنظيم

فحاليات احتجاجية ومظاهرات ضد الاتفاقيات المرحلية مع مصر وسورية، تنظيم نشاطات جماهيرية في الضفة الغربية، والتي كان هدفها تعزيز التواصل اليهودي مع "أرض إسرائيل"، وإقامة مستوطنات في الضفة الغربية.^{٤٤} لا نتفق مع شبرينتسك، (وباحثين آخرين)،^{٤٥} أنه يمكن تصنيف حركة غوش ايمونيم كحركة خارج-برلمانية عادية، فهي حركة تمتعت بدعم سياسي كبير من النظام السياسي، ولم يكن هنالك حدود فاصلة بينها وبين النظام السياسي، ويجب النظر إليها كمركب من مركبات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي في الضفة الغربية، وخاصة بعد اعتلاء الليكود الحكم عام ١٩٧٧.

علاوة على ذلك، أيدت الحركة فرض السيادة اليهودية على الضفة الغربية والقطاع، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، وعارضت اتفاقية فصل القوات مع الدول العربية، وعارضت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

ينظر الكثير من قادة غوش ايمونيم إلى الفلسطينيين على أنهم غرباء (غوييم) مؤقتون، وعارضت الحركة فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني بأي شكل على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ففي تصريح للمتحدث باسم الحركة، منير ايندور، من مستوطنة كريات أربع، جاء فيه: "على العرب أن يعرفوا أن هناك سيديا هنا وهو الشعب اليهودي، إنه يحكم أرض إسرائيل، العرب هم مقيمون مؤقتون وجدوا هنا بالصدفة، هناك وصايا في التوراة بخصوص مثل هؤلاء المقيمين المؤقتين وعلينا التصرف طبقا لذلك".^{٤٦}

تتمتع حركة غوش ايمونيم باحترام كبير في صفوف اليمين عموما، وذلك على الرغم من مواقف متطرفة تتبناها الحركة، والنابعة أساسا من رؤيتها المسيانية-الخلاصية في تفسيرها للأحداث التاريخية، فعلى سبيل المثال، عارضت الحركة

بشدة تحالف ارييل شارون في عام ١٩٨٢، مع حزب الكتائب اللبناني، وذلك بادعاء أنه حزب مسيحي، ومن ثم فهم وثنيون، حيث ترى الحركة وجوب اعتماد اليهود على مساعدة الله وحده في معاركهم وحروبهم، وأن التحالف مع الكفرة قد يكون محفوفاً بخطر أن يتمتع الله عن المساعدة كعقاب على هذا التحالف.^{٤٧} ذهبت الحركة الاستيطانية في تصوراتها المسيانية إلى إتباع أساليب إرهابية لتقريب عملية الخلاص، وكان ذلك واضحاً لدى التنظيم الإرهابي اليهودي الذي وضع قنابل على حافلات فلسطينية، فقد فسر أحد أفراد التنظيم، عملياتهم الإرهابية كالتالي: "إن تدمير المسجد الأقصى، سيثير مئات ملايين المسلمين في العالم أجمع، وسيؤدي غضبهم إلى حرب، وستتطور على الأرجح إلى حرب عالمية، وسيكون عدد الضحايا في مثل هذه الحرب هائلاً للغاية، بحيث يدعم عملية إنقاذ اليهود من خطاياهم وكذلك أرض إسرائيل، عندئذ سيتم القضاء على كل المسلمين، ما يعني أن كل شيء سيكون معداً لمجيء المسيح".^{٤٨}

رفض الحاخام كوك إخلاء المستوطنات في سيناء في أعقاب اتفاق السلام مع مصر، وقد حرض تلامذته على الذهاب هناك لتشجيع المستوطنين على البقاء في بيوتهم ومعارضة الإخلاء. أدت تجربة إخلاء المستوطنات في سيناء إلى تبلور ثلاث جماعات بين طلاب المدارس الدينية بشأن هذا الموضوع، وتبلورت هذه المواقف وعيون الطلاب على مستوطنات الضفة الغربية. أيدت المجموعة الأولى المقاومة النشطة لإخلاء المستوطنات وأبدت الاستعداد للتضحية بالنفس واستخدام كل الوسائل المتاحة في الصراع باستثناء سفك دماء اليهود، وكان أبرز ممثلي هذه المجموعة هو الحاخام "يسرائيل ارييل"، الذي اعتبر أن التربية والاستيطان هما "أذرع القوة لشعب إسرائيل"، وهو لا يعير اهتماماً للرأي العام في تحديد

إستراتيجية الصراع على "أرض إسرائيل"، لأن المعيار الوحيد بالنسبة له في تحديد إستراتيجيته هي الشريعة اليهودية.

رأت المجموعة الثانية، أنه يجب وقف تنفيذ اتفاقيات السلام والانسحاب، ولكن من خلال استخدام وسائل الإعلام والإقناع لتجنيد دعم جماهيري للتأثير على قرارات الحكومة، وإذا فشلت هذه الجهود فيجب الرضوخ لقرارات الحكومة، وكان أبرز ممثلي هذه المجموعة هو الحاخام تسفي طاو، الذي أعطى أهمية للرأي العام في تحديد السياسة العملية وإستراتيجية العمل، ولكن لا يعود ذلك إلى إيمانه بالقيم الديمقراطية، وإنما إلى الأهمية التي يعزوها لروح الأمة المستعار من النظريات القومية والمشحون بمفردات دينية وجوهر ديني، ويشير إلى أن الهدف يجب أن يكون "الكشف عن النور الإلهي المقدس في مشروع النهضة القومية". أما الاتجاه الثالث فرأى أنه يجب المقاومة، ولكن الابتعاد عن المقاومة العنيفة ضد الحكومة والجيش.^{٤٩}

بالنسبة للقضية الفلسطينية، لا تتجاهل الحركة وجود هذه المشكلة من الناحية العملية، ولكنها لا تفرق بين إسرائيل داخل الخط الأخضر، وبين الضفة الغربية، فهما بنظر هذه الحركة وحدة واحدة "أرض إسرائيل". لذلك فإن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة شعب بل مشكلة أفراد، الذين يجب التعامل معهم حسب الشريعة اليهودية، على ضوء ذلك، تضع الحركة أمام الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ ثلاثة خيارات: الاعتراف بشكل صريح وعلني بشرعية المشروع الصهيوني، طبعاً كما تفسره الحركة وتراه، وحينئذ يتم منحهم حقوقاً مدنية كاملة، ومنها الانتخاب والترشح للكنيست والخدمة في الجيش. الانصياع لقوانين الدولة، دون الاعتراف بالصهيونية بشكل صريح وعلني، وفي

هذه الحالة فإنهم سوف يحصلون على حقوق الإقامة، دون حقوق سياسية. أو الهجرة إلى الدول العربية ومساعدتهم في تنفيذ ذلك اقتصاديا.^{٥٠}

وقامت الحركة من أجل تبرير مواقفها الدينية-المسيانية من قضية "أرض إسرائيل"، بشكل مثابر بعملية نزع الإنسانية عن العرب والفلسطينيين، واعتبار أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع يتم وفق المعادلة الصفرية، إذا كسب العرب، خسر اليهود، وذلك كجزء من إستراتيجية الحركة إنتاج خطاب "طراوماتي" (صدمة نفسية) في صفوف الجمهور الإسرائيلي، للتحذير من إخلاء المستوطنات وتفكيكها.^{٥١}

يعتبر كيمرلينغ أن الأثر الكبير لحركة غوش ايمنيم يتمثل في تأثيرها الشامل على الثقافة والهوية الجماعية، والتي باتت تميل إلى التأكيد على المركزية اليهودية-الاثنية، وذلك في إطار خطاب يركز على "أرض إسرائيل"، "الأرض" والدم اليهودي. وتكمن أهمية هذا الأمر في أن خطاب الحركة استطاع أن يتغلغل إلى وعي أوساط مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.^{٥٢} تستند الحركة إلى مصادر أيديولوجية محددة، وهي حركة ملتزمة، فقط، بالمحافظة على "أرض إسرائيل". تستند الحركة في نواتها الأيديولوجية القومية إلى التراث الديني اليهودي، ومصادر علمانية عدة، جاء جزء منها من حركة العمل الصهيونية، وخصوصا فيما يتعلق بالاستيطان والتنفيذ الفعلي للبرنامج السياسي، حتى أن بعض ناشطي الحركة تبني عن قصد وبوعي، حسب بيليد وشفير، أسلوب خطاب أبناء الكيبوتسات وسلوكهم، وحتى طريقة لباسهم ليعيدوا إلى الأذهان بأنهم استمرار للفعل الطلائعي الاستيطاني كما كان أبناء الكيبوتسات.^{٥٣} ويستند جزء آخر من الحركة إلى الصهيونية التنقيحية، وهي تقتبس من التراث الديني ما يخدم أهدافها السياسية، وبذلك فلم تعد مدرسة

دينية تفسيرية متماسكة كالتى أسسها الحاخام كوك.^{٤٩}

خلقت الحركة حدوداً فاصلة ومشددة بين فكر يميني قومي-ديني-علماني متلاحم، وبين فكر آخر صورته بأنه متشظٍ ويمثل ثقافة معارضة، وهو اليسار. رغبت الحركة في استبدال دولة إسرائيل بأرض إسرائيل، إلا أن هذه التصور واجه تناقضين داخليين، أحدهما قيمي والآخر ديمغرافي، فقد أدى تشديد الحركة على الأرض مقابل الشعب، إلى عملية ضدية في التيار الأرثوذكسي، حيث بدأ الأخير يركز على الشعب والتوراة أكثر من الأرض. أما ديمغرافيا فواجهت الحركة مشكلة حالت دون تحول تصورها الديني المسياني إلى حقيقة على أرض الواقع، حيث لم تكن تستطيع طرد ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في "أرض إسرائيل" لإنشاء كيانية يهودية طاهرة، فالواقع الديمغرافي على الأرض شكل عائقاً أمام التصور المسياني للحركة، على الرغم من إستراتيجيتها الاستيطانية المثابرة داخل الأراضي الفلسطينية.^{٥٠}

ويشير كيمرلينغ إلى حقيقة مهمة، وهي أن حركة غوش ايمونيم تمتعت بسياق تاريخي لم يدفع فيه الإسرائيليون ثمننا للاحتلال، لهذا كان للحركة متسع سياسي وفكري لنشر أفكارها حول "أرض إسرائيل"، وخصوصاً بعد اعتلاء الليكود للحكم وتحالف الحركة مع ارييل شارون وزير الزراعة في حكومة بيغن الأولى والذي، حسب شؤون أرييلي، كان المحرك الأساسي للاستيطان وشكل حليفاً لحركة غوش ايمونيم. ولكن مع اندلاع الانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية، بات المجتمع الإسرائيلي يدفع ثمننا للاحتلال. وعلى الرغم من أنه تبني رؤية الحركة في الطول العنيفة والعسكرية للانتفاضات الفلسطينية، إلا أنه من جهة ثانية تخطى عن فكرة استبدال "أرض إسرائيل" بدولة إسرائيل.^{٥١}

ساهمت العملية السياسية وتوقيع اتفاقيات أوسلو وما تبعها من اتفاقيات، وقيام السلطة الفلسطينية، وفرض سيادتها الجزئية على قسم من "أرض إسرائيل"، حسب تعبيرات الحركة، إلى عملية معاكسة للحمية التاريخية والخاصية التي أمنت بها الحركة، حيث شكلت هذه الاتفاقيات والاستعداد الإسرائيلي للتنازل عن أجزاء من "أرض إسرائيل"، عملية لا تنسجم من الحتمية الخاصة التي أمنت بها الحركة منذ العام ١٩٦٧، فبدأ حلم الخلاص يتبدد بتسليم أجزاء من الأرض إلى السلطة الفلسطينية، وأدى ذلك إلى اهتزاز إيماني بحتمية مفهوم الخلاص كما نظرت له الحركة منذ تأسيسها الفعلي عام ١٩٦٧، والرسمي عام ١٩٧٤.^{٥٧}

أفرزت حركة غوش ايمونيم، شباب الهضاب أو التلال، وهم مجموعات أكثر تطرفاً من غوش ايمونيم، حول هذه الظاهرة يكتب الدار وزرطال قائلين بأسلوب ساخر، "إن قادة الحركة الذين كبروا في السن وأصبحوا أغنياء وبرجوازيين يشعرون أن شيخوختهم وبيوتهم المترامية الأطراف في مستوطناتهم المزدهرة لا تعطي وقاراً لشبابهم الطلائعي، ويمكن القول إن شيوخ غوش ايمونيم يعملون اليوم.... في مهام مستعجلة كثيرة مثل المحافظة على المشروع الذي بدؤوا العمل فيه قبل ثلاثة عقود. في حين يدار نشاط الحركة من قبل أبناء الجيلين الثاني والثالث من شبيبة التلال العنيفين والمتطرفين حتى أكثر من آبائهم المؤسسين ويقومون بالعمل الأسود المتمثل بالسيطرة العملية على الأراضي وشن الحرب على قوات الأمن".^{٥٨}

يشير كيمرلينغ في بحث آخر حول التأثيرات الثقافية على تركتها حركة غوش ايمونيم على المستوطنين والمجتمع الإسرائيلي عموماً، إن الحركة أملت أنه مع احتلالها الاستيطاني للجبال والهضاب الفلسطينية، ستحتل القلوب أيضاً، وإن

تستبدل رمزية الكيبوتس ورمزية المستوطن الطليعي العلماني، برمزية المستوطنات في الضفة الغربية وبطلائعية المستوطن الديني القومي.

وكان تأثير الحركة كبيرا بعد الحرب وعلى امتداد سنوات وعقود مضت، فقد "تأهب الثوري المتدين- القومي لإقامة دولة هلاخاه (شريعة) قومية عصرية، بفضل التحقق الذاتي، والحميمية والإيمان الحارّ بطريقه، وتمثيله للمصلحة الجماعية ونيابته عن اليهودي الحقيقي الخالص، مقابل ما تكلس وتعفن خلال المرحلة السابقة من بناء المجتمع والدولة، واستهلك نفسه، بدا نجاح ثورة الإيمان مضمونا تقريبا بسبب غياب أيديولوجيا منافسة ذات جذب حقيقي، توفر الرد والمعنى للوضع السياسي والاجتماعي الناشئ بعد وبين حربي ١٩٦٧ و-١٩٧٣.^{٥٩}

مجلس المستوطنات- مؤسسة مجتمع المستوطنين

يشكل مجلس المستوطنات (بيشع) الإطار الرسمي والتنظيمي الأعلى للمستوطنات في الضفة الغربية (وفي قطاع غزة، حتى خطة الانفصال). تأسس المجلس، رسميا، في كانون الأول ١٩٨٠، إلا أن جذور هذا التنظيم تعود إلى بداية أيلول عام ١٩٧٨، في أعقاب توقيع اتفاق كامب ديفيد، ومعارضة رؤساء المجالس الاستيطانية لفكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين التي نص عليها الاتفاق، حيث اعتبر المستوطنون فكرة الحكم الذاتي نهاية مشروع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.^{٦٠}

يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أسباب أدت إلى إقامة مجلس المستوطنات. الأول هو ضعف حركة غوش ايمنيم الذي انتهى باختفائها، حيث استشعرت قيادات المجالس الاستيطانية الحاجة إلى جسم يمثل مصالح المستوطنين، ويكمل ما بدأتها حركة غوش ايمنيم، مع تطوير أدواتها وخطابها. أما السبب الثاني،

فكان حاجة المستوطنين إلى إقامة جسم رسمي يكون ناطقا باسمهم ويمثلهم أمام المؤسسات المختلفة والرأي العام، وخاصة على ضوء التنوع الذي بدأ يظهر في أوساط المستوطنين، فقد ازداد عدد المستوطنات وازداد تنوعها السياسي وتزامن مع إقامة مستوطنات لا ترى نفسها جزءا من التصور المسياني لغوش ايمونيم. فمثلا، أقيمت مستوطنات تابعة لحركة "هبوعيل همزراحي" (وهي حركة تصنف كمعتدلة في الصهيونية الدينية) في غزة. وفي غور الأردن أقيمت مستوطنات تابعة للحركة التعاونية (الكيبوتسات). فكان لا بد لمجتمع المستوطنين أن يجد جسما يمثّل هذا التنوع الإيديولوجي والسياسي.

كما ظهرت الحاجة إلى التواصل مع الوزارات الإسرائيلية بشكل منظم للحصول على الميزانيات والخدمات البلدية. أما السبب الثالث فكان خيبة أمل مجتمع المستوطنين وقيادته، من حكومة بيغن بعد توقيعها اتفاق السلام مع مصر، بما شمل من إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني.^{٦١}

يتبنى مجلس المستوطنات توجهات واضحة من الحل الدائم، وذلك على الرغم من الاختلافات الطفيفة داخله والتي برزت بعد قيام السلطة الفلسطينية، واستقرارها كواقع سياسي في أجزاء من الضفة الغربية. فنجد أن تباين المواقف داخل مجلس المستوطنات بين جزء ما زال يؤيد ضرورة سيطرة إسرائيل الكاملة دون نقصان على الضفة الغربية كلّها، وبين من يعتقد أنه يجب إعطاء الفلسطينيين إدارة ذاتية (دون سيادة أمنية على الحدود) في مناطق السلطة الفلسطينية وضم أجزاء كبيرة الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. ويمكن القول إن هذا التباين يجمل في طياته أيضا تباينا جيليا بين رواد المستوطنين من الجيل القديم، الذي أسسوا المستوطنات الأولى والذين يتبنون الموقف الأول، وبين الجيل الثاني من المستوطنين

والذي يتبنون الموقف الثاني، مع الإشارة إلى أن هنالك جوهرًا مشتركًا بين الموقفين، وهو استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الحدود في غور الأردن.

جدول يبين أنماط العمل لمجلس المستوطنات في حالي الجدار الفاصل وخطة الانفصال

استعمال الضفط السياسي	فاعليات في الحقل	التوجه إلى القضاء	توجيه رسائل	نشاط حزبي	وسائل الإعلام
الجدار الفاصل	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	استعمال قليل
خطة الانفصال ٢٠٠٥	تمثيل مباشر وغير مباشر ومستقل	مظاهرات، خيمة احتجاج، احتجاج على المفاوق، عرائض احتجاج وغيرها	مع اقتراب موعد التنفيذ	يوجد	بناء شراكات وتعاون مع ناشطين حزبيين
	تمثيل مباشر وغير مباشر ومستقل				استعمال مكثف

المصدر: عنات روت، ٢٠٠٥، ص: ٣٤.

تظهر الرواية الرسمية للمستوطنين في موقع مجلس المستوطنات، ويظهر فيها التأكيد على ادعاء الحق التاريخي والديني لليهود في الضفة الغربية (يهودا والسامرة كما جاء في الموقع)، ويلاحظ أن الموقع يركز في خطابه وتوجهه الدعائي على الضفة الغربية، وهذا ما أكدناه سابقًا من أهمية هذه المنطقة في المخيال الديني اليهودي، والذي أعاد إنتاجه بشكل حديث من خلال حركة غوش إيمونيم وتنظيرات الحاخام كوك. على كل حال، يشير الموقع أنه "منذ بداية التاريخ وخلالها كانت يهودا والسامرة مركز الحياة القومية والروحانية للشعب اليهودي في أرض إسرائيل".^{٦٢}

ينطلق هذا التصور من اعتبار أن الضفة الغربية هي المركز الروحاني الحقيقي

للشعب اليهودي في "أرض إسرائيل"، وهذا يعطي أولوية من حيث الأهمية الروحانية لهذه المنطقة على المناطق داخل الخط الأخضر. وتستكمل الرواية التاريخية لمجلس المستوطنات في تأكيد مركزية الضفة الغربية في التاريخ اليهودي، "آباء الأمة اليهودية- إبراهيم، إسحق ويعقوب جاؤوا إلى الأرض الموعودة وعاشوا في منطقة جبال يهودا والسامرة، نابلس، ألون موريه، بيت أيل والخليل... حكمت الأرض من خلال حكام كثر، وطبعا لم تكن تابعة لأية أمة ولغة، جاء محتلون وذهبوا والشعب اليهودي بقي يصلي ويأمل العودة إلى القدس، حتى الاحتلال الإسلامي في ٦٣٦ كان اليهود موجودين في غالبية أرض إسرائيل، خلال مئات السنين من حكمهم أهمل العرب أرض إسرائيل وساهموا في تقليص عدد السكان، إلا أن تطور الأرض جاء بعد حركة "شبييت تسيون" والهجرات إلى أرض إسرائيل في أواخر القرن التاسع عشر".^{٦٣}

يحاول مجلس المستوطنات تطوير عمله السياسي، فبعد أن أنهى داني ديان عمله كرئيس للمجلس في كانون الثاني ٢٠١٣، قام المجلس بتعيينه رئيسا للدائرة السياسية الخارجية، وهي دائرة بدأ المجلس بتطويرها بعد خطاب بار ايلان السياسي، وقبول نتنياهو فكرة حل الدولتين. وتهدف هذه الدائرة إلى إجراء اتصالات مع مكاتب الدبلوماسية العالمية عموما ومع الإدارة الأميركية خصوصا. وتعريف الدبلوماسية العالمية بما يسمونه قضية المستوطنين، ومحاولة كسر الصورة أنهم العائق أمام الحل، بل يجب أن يكونوا جزءاً من الحل، والتصدي لإقامة دولة فلسطينية، "أردنا إقامة نراع سياسية- دبلوماسية لمجلس المستوطنات، لكي يعرض أمام العالم وجهة نظر معاكسة لخطاب بار ايلان، وحتى فتح مكتب دبلوماسي في واشنطن".^{٦٤}

وقد تم اختيار ديان لهذا المنصب، وهو أول رجل يشغل هذا المنصب، بسبب

كونه إنسانا غير متدين ويعمل في الصناعات الالكترونية، وقبل انتقاله للسكن في المستوطنات، كان يسكن في تل أبيب، ولكنه ينتمي في الوقت نفسه إلى النواة الصلبة لليمين، التي تعارض خطة التهدة التي طرحها نفتالي بينيت خلال انتخابات الكنيست الأخيرة. حيث يؤكد ديان أن موقفه هو إقامة دولة واحدة يهودية في كل "أرض إسرائيل"، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وحتى تحسين ظروفهم الإنسانية وإزالة الحواجز وهدم الجدار الفاصل.

يشير ديان خلال لقاء مع صحيفة "هآرتس" أنه بدأ يلحظ تحسنا في تعامل الدبلوماسية العالمية مع المستوطنين، ففي الماضي قاطعهم الدبلوماسيون، إلا أن الوضع تغير نسبيا، فهو على سبيل المثال ضيف دائم لدى سفير الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل، ويلتقي مع ممثلين دبلوماسيين في الخارج، ويعود هذا الاهتمام برأيه إلى أن هناك تفهماً أن الحل لا يمكن أن يقفز عن المستوطنين، بل يجب أن يكونوا جزءاً من كل حل، وأنه بات من الصعوبة إخلاؤهم وتفكيك المستوطنات، "تفسيري أنه لأول في العشرين سنة الأخيرة، بدأ العالم يفهم أنه غير متأكد أن هناك حاجة للسفر في شوارع سريعة بين دولتين".^{٦٠}

وكان ديان أكد على هذه المقولات في مقال سابق نشره في صحيفة "هآرتس" وعارض فيه منح الفلسطينيين مواطنة أو دولة كاملة السيادة، رئيس مجلس المستوطنات السابق "داني ديان"، يقول: "كل عاقل يفهم أنه لن تكون هناك حدود سياسية بين البحر والنهر، ولن تكون هناك سيادة غير السيادة الإسرائيلية من شرق الأردن.... ولذلك علينا الاهتمام أن تكون حياة اليهود والعرب حياة عادية قدر الإمكان في ظل الظروف القائمة. الحق في الحياة، أو بكلمات أخرى الحرية من الإرهاب هو الحق الأسمى... نهاية هذه الصيرورة ستكون إزالة الجدار الفاصل

الذي يجرح البلاد، ويشوهها ويقلق راحة الكثيرين- يهودا وعرباً".^{٦٦} وفي اللقاء نفسه يشير ديان انه بات يلحظ اهتماما إعلاميا بمواقف المستوطنين، ويستشهد بذلك بتقرير أجرته صحيفة "نيويورك تايمز"، المعروفة بنقدها للاستيطان، حول شخصيته، بعنوان "قائد المستوطنين البرغماتي والمنفتح على العالم"، وفي الصحيفة نفسها نشر ديان مقالا بعنوان "المستوطنون الإسرائيليون هنا ليقبوا"، ونشر مقالا آخر في آذار، بعنوان "صيغة حل الدولتين غير ممكنة"، كما نشر مقالا في "الغارديان" البريطانية، وهي صحيفة ناقدة للاستيطان أكثر من "نيويورك تايمز"، كتب فيه "ما تطلقون عليه مستوطنات، مشيئة على أرضية أخلاقية صلبة".^{٦٧}

تمثل فكرة إقامة زراع دبلوماسية للمستوطنين، حلقة من سلسلة حلقات يحاول خلالها مجلس المستوطنات تغيير الانطباع حول المستوطنين، بأنهم متزمتون ومتعصبون دينيا، ففي تقرير نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، بعنوان "الوجه الجميل لمجلس المستوطنات"، جاء "لم يعد هناك مستوطن مع ذقن ويحمل السلاح يأخذك إلى جولة بين الهضاب، استقبلوا هيليا ليكسينبورغ، شابة علمانية وجميلة ستقوم بتحطيم الآراء المسبقة عن المستوطنين من خلال الجولات التي تنظمها مع مجلس المستوطنات".^{٦٨}

جاءت هذه الفكرة من نفتالي بينيت، رئيس حزب البيت اليهودي اليوم، وكان هدفه تنظيم جولات لشخصيات تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية، وقد عرّف بينيت، ليكسينبورغ بأنها "تملك قدرات كبيرة، عاشت في المستوطنات وهي تمثل سكانها ليس أقل من أي شخص آخر".^{٦٩} ويلاحظ من ذلك التحول على البنية الاجتماعية لسكان المستوطنات، كما أوضحنا ذلك في بداية البحث، كما يلاحظ أن بينيت نقل هذه التجربة إلى حزبه البيت اليهودي عندما أدخل مرشحة "علمانية"، إلى قائمة

حزبه الدينية وهي "اييلت شاكيد".

يمثل هذا التوجه جزءاً من خطاب كولونيالي بامتياز لأنه يحاول أن يرسم خطوطاً فاصلة بين الكولونيالي المتدين المسياني وبين الكولونيالي "العلماني"، على الرغم أن ليكسينبورغ وشاكيد لا تستعملان سوى المفردات الدينية في خطابهما حول "أرض إسرائيل"، وعلمانيتهما لا تتجسد إلا في لباسهما فقط، بينما تفكيرهما قومي-ديني بامتياز.

تحيل فكرة إقامة دائرة سياسية- دبلوماسية للمستوطنات، إلى فكرة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، التي عملت كوزارة خارجية وكزراع دبلوماسية لمجتمع المستوطنين اليهود (البيشوف) في فترة الانتداب البريطاني، وكان لها دور كبير في طرح المسألة اليهودية في العالم، وإقناع شخصيات وقيادات ودول بما يدعى حق اليهود في إقامة دولة في فلسطين. وعلى ما يبدو هي تجربة يحاول مجلس المستوطنات أن يحاكيها، وهذه المرة لمنع إقامة دولة فلسطينية.

المستوطنون والمسجد الأقصى المبارك:

حول تغلغل الأرثوذكسية

يهدف هذا المبحث إلى معالجة مواقف المستوطنين من قضية الحرم القدسي الشريف، وموقعه من النشاط الاستيطاني، ورؤيتهم لمكانته في الحل الدائم، إلا أنه أيضاً يهدف إلى إبراز التحولات الفكرية التي ظهرت وسط المستوطنين، وهو اقترابهم من الأرثوذكسية الدينية، وتبنيهم مفردات من منظومتها الفكرية، كما أنه يبين أن إعادة النقاش داخل الصهيونية الدينية حول مكانة الحرم القدسي الشريف كانت جزءاً من عملية تجديد الخطاب المسياني الذي تاكل منذ أواخر

الثمانينيات مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

حاولت جهات دينية وعلى رأسها حاخام الجيش الإسرائيلي، شلومو غورن، بعد الاحتلال الإسرائيلي، السيطرة الفعلية على المسجد الأقصى، فبعد الاحتلال رفع الجنود المحتلون العلم الإسرائيلي فوق قبة الصخرة المشرفة، إلا أن موشيه ديان أمرهم بإزالة العلم. كما أصدر مجلس الحاخامات المركزي الرسمي بعد الحرب قراراً بعدم السماح لليهود بالصعود إلى المسجد الأقصى، وسوغ موقفه بمبررات دينية، مثل الادعاء بأنه يتخوف أن يخطئ اليهود في تحديد مكان الهيكل بدقة، وقد انسجم هذا المبرر الديني (الذي أخذ بالتآكل خلال عقود الاحتلال) مع سياسة الحكومة التي دعت اليهود للصلاة جنب الحائط الغربي للمسجد الأقصى، الموسوم يهوديا حائط المبكى، وذلك خشية أن يؤدي صعود اليهود إلى الحرم القدسي إلى إشعال حرب دينية في المنطقة.

وقد أمرت الحكومة حاخام الجيش شلومو غورن بالكف عن محاولاته السيطرة على الحرم القدسي الشريف. فقد كتب بن غوريون رسالة إلى ابا ايبن، وزير الخارجية الإسرائيلي، أن "الحاخام غورن يعتقد، على ما يبدو، أن الرب يختبئ في مسجد عمر"، وأكد انه يستطيع الصلاة جنب الجدار الغربي، فقد خشي بن غوريون، الذي لم يكن في مكانة رسمية وقتئذ، بأن يؤدي الصعود إلى الحرم القدسي الشريف إلى تصعيد التحريض الديني على إسرائيل، وقد وافقه ايبان الرأي.^{٧٠} شكل المسجد الأقصى المبارك، موضوعاً مركزياً في خطاب المستوطنين، سنعرض في هذا المبحث موقف حاخامات مجلس المستوطنات، من قضية المسجد الأقصى المبارك، يعتمد هذا المبحث بالأساس على كتاب موطي عنباري "الأصولية اليهودية والمسجد الأقصى".^{٧١}

شكل الحاخامات اليهود المستوطنون الوقود الأيديولوجي والثيولوجي للاستيطان والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية، وكانت تصريحاتهم وأوامرهم تسبق في أولويتها تشريعات الحكومة وأوامر الجيش في أوساط الصهيونية الدينية. ومن هذه التصريحات مثلاً نذكر تصريح الحاخام شلومو افنير، الحاخام السابق لمستوطنة "بيت ايل"، وحالياً حاخام عطيرت كوهنيم، وهي مستوطنة تابعة لمجموعة متطرفة تدعو إلى بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى المبارك، فقد طالب بمزيد من التوسع الإقليمي يتعدى الحدود الحالية للأراضي المحتلة، قائلاً: "وحتى لو كان هناك سلام علينا أن نشعل حروب التحرير لغزو أجزاء أخرى من أرض إسرائيل" (قاصداً الأردن).^{٧٢}

يشير عنباري أنه منذ منتصف الثمانينيات بدأت مساع حثيثة لطرح مسألة المسجد الأقصى المبارك على أجندة الخطاب الاستيطاني، وتمثل ذلك في إقامة "معهد الهيكل" عام ١٩٨٤، وحركة إقامة الهيكل عام ١٩٨٧، وإطلاق سراح يهودا عتصيون عام ١٩٨٩، الذي كان ناشطاً في التنظيم اليهودي الإرهابي، والذي قتل وحاول قتل مدنيين وسياسيين فلسطينيين. أدت هذه التغييرات إلى ضغط جماهيري وجه للمطالبة بالسماح لليهود بدخول المسجد الأقصى. تشكل هذه المسألة تحدياً دينياً-شرعياً وتحدياً سياسياً، حيث لم يسمح الكثير من الحاخامات اليهود بدخول اليهود إلى المسجد الأقصى المبارك لأسباب دينية، ووجه هذا الطلب بالأساس إلى حاخامات الصهيونية الدينية ومستوطني حركة "غوش ايمونيم".

تأسست لجنة حاخامات المجلس الاستيطاني في العام ١٩٩٠، وكان هدفها إعطاء أجوبة دينية ودعم روحاني للمستوطنين الذين باتت حياتهم صعبة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. نهجت

اللجنة التي وقف عليها الحاخامات شلومو افينير، اليعازر فلدمان والياكيم لبنون، مواقف منسجمة مع أيديولوجية غوش ايمونيم، وذهبوا إلى أهمية إبعاد نشاط الحاخامات عن السياسة. وقد توجهت الحركات العاملة في موضوع تغيير واقع المسجد الأقصى إلى اللجنة بهدف استصدار موقف ديني يدعم دخول اليهود إلى المسجد الأقصى.

يعتقد عنباري، في تحليل رائع لديناميكية الاهتمام بالمسجد الأقصى، أن ذلك جاء بالذات بعد اتفاق أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية على جزء من "أرض إسرائيل"، حيث أدى ذلك إلى صدمة مسيانية عند حاخامات المستوطنين، لأن إقامة السلطة كانت تعني وقف الحتمية الخلاصية التي نظروا لها منذ العام ١٩٦٧. وكان رد حاخامات المستوطنين، وخصوصا حاخامات مجلس المستوطنات هو ووفرة في الخطاب الخلاصي مقابل التراجع الواقعي لهذا الخطاب، بمعنى أن تناقض الواقع مع النظرة الخلاصية لم يؤد إلى تقليل مستوى الخطاب والتفكير الخلاصي، بل صعدّه إلى مستوى آخر، ووجه نحو المسجد الأقصى المبارك، فبعد انسحاب إسرائيل من أريحا وقطاع غزة في المرحلة الأولى من اتفاق أوسلو، واجه الحاخامات هذا الواقع ضد الخلاصية بطرق عديدة، منها مطالبتهم تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، إصدار فتاوى دينية تعارض إخلاء أجزء من "أرض إسرائيل"، وإخلاء المستوطنات ومعسكرات الجيش، حيث جاءت هذه الفتوى من "اتحاد الحاخامات من أجل شعب إسرائيل وأرض إسرائيل". وفي عام ١٩٩٥، طالب الحاخام شاؤول يسرائيلي، حاخام مدرسة "مركز هراب" المعروفة، بوقف الدعاء والصلاة لسلامة الدولة، حتى لا تتم مباركة وزرائها وقادتها ومستشاريها.^{٧٣} وهكذا، بدأت مواقف نشطاء حركات إقامة الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى

تسيطر على حاخامات المستوطنين، كما ظهرت مواقف دينية في صفوف المستوطنين تشير إلى أن الانسحابات التي قامت بها حكومة إسرائيل في الضفة الغربية جاءت كعقاب رباني على ابتعاد اليهود عن المسجد الأقصى الذي طالبت به فتاوى الحاخامات حتى الآن. ففي تصريح لـ إسرائيل روزين، رئيس معهد "تسومت" وهو أحد المعاهد المهمة بصعود اليهود إلى المسجد الأقصى وإقامة الهيكل، قال "إن الانسحاب الأول (الانسحاب من أريحا عام ١٩٩٤) جاء بسبب غياب السيادة الإسرائيلية الفعلية على "هار هبايت"، فغياب هذه السيادة أدى إلى خسارة السيطرة الإسرائيلية على أريحا". أما الحاخام دوف ليئور، حاخام مستوطنة كريات أربع ومن القيادات الدينية البارزة للصهيونية الدينية والمستوطنين، فقد قال في السياق نفسه، "نحن الذين نؤمن بالجزاء والعقاب والعناية العليا، علينا أن نعلم أن أحد الأسباب المركزية التي نتعذب بسببها، هي اللامبالاة الكبيرة في صفوف أجزاء كبيرة من شعبنا اتجاه "هار هبايت" عموماً وبناء الهيكل خصوصاً".^{٧٤}

ظهر إلى جانب المنظمات والحاخامات الذين طالبوا بإقامة الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى المبارك فريق من الحاخامات الذين دعوا إلى الالتزام بالقانون، وكان منهم الحاخام يهوشوع تسوكرمان، والحاخام يوئيل بن نون، وتبعهما معظم المربين في المدارس الدينية القومية الذين تصدوا لخطة تفجير المسجد الأقصى، وحذروا من عواقبها السلبية.

وكان منهم من هاجم فكرة تسريع الخلاص، باعتبارها تدخلاً في المشيئة الإلهية، ومن بين هؤلاء كان الحاخام ابينير مؤسس المدرسة الدينية "عطيرت كوهنيم" في القدس، وكان ادعاؤه، هو التمييز بين قضية بناء الهيكل وبين الموقف من احتلال مناطق أو أجزاء أخرى من القدس، فهو من جهة يحذر من الانعكاسات السلبية

للمساس بالمسجد الأقصى المبارك، لكنه من جهة أخرى يدعو إلى احتلال أجزاء من المدينة من خلال الاستيطان والتهويد.^{٧٥}

ساهمت نشاطات المستوطنين ومطالباتهم المتعلقة بتهويد الحرم القدسي الشريف، والعمل الحثيث على صعود اليهود إلى باحات المسجد الأقصى، وطلب قسم آخر منهم ببناء الهيكل، إلى زيادة تأييد الشارع اليهودي لهذه المطالب.* ويعتبر ذلك جزءاً من تغلغل مطالب مجتمع المستوطنين إلى المجتمع الإسرائيلي. ويشير مناحيم كلاين، وهو عضو إدارة جمعية «عير عميم»، التي تعمل لتحقيق المساواة والتفاهم في القدس بين الفلسطينيين واليهود (ولكنها لا تتحدث عن تقسيم المدينة)،** إلى التحول الذي حدث في خطاب المستوطنين اتجاه المسجد الأقصى المبارك، ويشير إلى أن "سياسي المعراخ (حزب العمل اليوم) في سنوات السبعينيات باتوا أسرى الخطاب الناري لحنان بورات، ورأوا في مستوطني الضفة الغربية "الشيء الحقيقي"، طلائعون كما كانوا هم في شبابهم" ... "للمطالبين بـ "هار هبايت" لا توجد حدود، فهو يدخلون إلى الحرم ويصلون، ويرغبون بتشديد هيكل هناك وفرضه على العالم الإسلامي وتغيير الوضع القائم، وهناك أيضاً من قرروا أن "الشيء الحقيقي" أصبح إقامة الهيكل الثالث في هذا المكان وتجديد

* . في استطلاع للرأي حول مواقف اليهود (شملت العينة ٢٣ ه شخصاً فوق سن ١٨)، اجري في العام ٢٠١٣، تبين أن ٣٠٪ من اليهود يؤيدون بناء هيكل في الحرم القدسي الشريف، مقارنة مع ٢٢٪ أيّدوا ذلك في العام ٢٠١٢. كما أيد ٥٩٪ من اليهود فكرة فرض تقسيم الحرم القدسي الشريف بين اليهود والفلسطينيين كما هو الحال في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، ولم يظهر الاستطلاع فرقاً بين المتدينين والعلمانيين في مسألة شغفهم للصعود إلى المسجد الأقصى المبارك (٦٨٪ من المتدينين و٦٠٪ من العلمانيين). أنظر تفاصيل الاستطلاع في:

نير حسون، "ثُلث من اليهود في البلاد يؤيدون إقامة الهيكل"، هآرتس، ١٢/٧/٢٠١٣، ص: ١٩.

** . أنظر موقع الجمعية: www.ir-amim.org.il

طقوس الأضحية"..... "الشيء المشترك لكل الباحثين عن "الشيء الحقيقي"، هو الدمج بين الفاعلية الصهيونية مع اليهودية، في الماضي تمرت الصهيونية على الدين السلبي الذين كان ينتظر المسيح، وجاءت كبديل له. أخذت حركة غوش ايمونيم الفاعلية الصهيونية وبمساعدة أجهزة الدولة، نقلتها إلى الملعب اليهودي-المسياني. تحولت اليهودية من مصدر إحياء إلى أمر تنفيذي وفعل، مرة تم تفعيل هذه المعادلة على هضاب هشومرون، واليوم تتوجه إلى هار هبايت***.

تآكل منظومة "أرض إسرائيل" المسيانية- خطة "التهدة"

بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق "ج" إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية، ككيان سياسي يستجيب لطموحات الفلسطينيين السياسية، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة. فمن ناحية أجزاء من اليمين الاستيطاني فان ضم مناطق "ج" إلى دولة إسرائيل "والتنازل" عن جزء من "أرض إسرائيل"، التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية هو الرد على الخطاب الذي يخشى من تشييد دولة ثنائية القومية إذا استمر اليمين في سياسته الهادفة إلى عدم الوصول إلى تسوية، وخصوصاً أن منطقة "ج" تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية، وتحتوي على ١٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين^{٧٦}.

ففي هذا السياق قال نفتالي بينيت، مدير عام مجلس المستوطنات السابق قبل توليه رئاسة حزب "البيت اليهودي"، وكان مقرباً من بنيامين نتنياهو في السابق

*** . مناحيم كلاين، "الشيء الحقيقي"، هآرتس، ١٠/٧/٢٠١٣، ص: ١٣.

ومدير حملته الانتخابية: إن مطالبة الفلسطينيين بعضوية في الأمم المتحدة هي فرصة وليست تهديدا، حيث طالب باستغلال ذلك وضم مناطق "ج" إلى إسرائيل.^{٧٧} كما ظهر هذا الطلب في وثيقة خاصة أعدها مجلس المستوطنات كرد على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة.^{٧٨} تجدر الإشارة إلى أن قيادات بارزة في الليكود تؤيد هذا التوجه (مثل كاتس، ادلشتين وغيرهما). هذه الأفكار التي حملتها شرائح من المستوطنين، وتم تأطيرها كبرنامج سياسي في إطار "الحزب اليهودي"، وطرحها في انتخابات الكنيست عام ٢٠١٣.

قامت أحزاب التيار الديني القومي، واليمين الاستيطاني بالتحالف في إطار حزب "البيت اليهودي" (هبايت هيهودي). انتخب أعضاء الحزب الجديد نفتالي بينيت، رئيسا للحزب. بدأ بينيت حياته السياسية مديرا لمكتب نتنياهو، ثم أصبح مديرا عاما لهيئة مجالس المستوطنات. يعتبر بينيت من الجيل الجديد في الصهيونية الدينية، فهو خريج فرقة النخبة العسكرية "متكال"، وهي إحدى الفرق القتالية التي أصبح أبناء الصهيونية الدينية أكثر حضورا في صفوفها، فهؤلاء يمجدون القيم العسكرية والدولة، إلى مستوى يرقى لمستوى تقديسهم للدين.

جاء بينيت بخطاب جديد لا يركز على قضية الصراع والمستوطنات فقط، فهو شخصا لا يسكن في مستوطنة، بل في إحدى المدن الغنية داخل الخط الأخضر (رعنانا)، وأصبح ثريا نتيجة نجاحه في سوق الصناعات التكنولوجية. أراد "بينيت" أن يكون البيت اليهودي، بيتا لكل اليهود داخل الخط الأخضر وخارجه، فركز في خطابه على القيم اليهودية، المساواة في توزيع العبء الاقتصادي والعسكري (تجنيد الجميع في الجيش أو في الخدمة المدنية)، وادخل إلى قائمته مرشحة غير متدينة، للتأثير على قطاعات اجتماعية جديدة في المجتمع الإسرائيلي، وسوّق نفسه

كشخصية متدينة متنورة وعصرية. اعتبر أن الحزب شريك طبيعي في الحكومة القادمة التي سيقودها نتنياهو، فكانت دعايته الانتخابية تطرح، فيما تطرح، دعم نتنياهو رئيساً للحكومة، بهدف جذب قواعد اجتماعية من الليكود وطمأنتها بأنها بتصويتها للبيت اليهودي لن تسقط نتنياهو كرئيس حكومة، بل ستقوي نتنياهو من جهة اليمين.^{٧٩}

تشكل فكرة ضم مناطق "ج" إلى السيادة الإسرائيلية والقانون المدني الإسرائيلي التسوية التي يقبل بها اليمين لحل الصراع، وبات هذا الموضوع محل قبول في شرائح كثيرة في صفوف المستوطنين. ففي نشرة "بيشع شلنو" (يهودا والسامرة خاصتنا)، وهي مجلة يصدرها مجلس المستوطنات (بيشع) وتعرف نفسها بأنها "مجلة توراتية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد"، استحضرت مقالاً للصحافي المستوطن اربيل كهانا حول فكرة ضم مناطق "ج"، جاء فيه: "على إسرائيل وقف سيطرة الجيش على السكان الذين يعيشون في يهودا والسامرة، ونقلها إلى سيطرة كاملة للسلطات المدنية، بخلاف الرأي الدارج، لا يدور الحديث عن ملايين العرب الذين سوف يتم ضمهم إلى إسرائيل، بل عن خمسين ألفاً، وأقصى حدّ مئة ألف، سيحصلون على هويات زرقاء. باقي السكان الفلسطينيين يعيشون منذ اتفاق أوسلو تحت سيطرة مدنية فلسطينية في مناطق "أ" و "ب". الاحتكاكات تحدث كلها في مناطق "ج"، فقط هناك يدير الجيش حياة المواطنين... إذا كانت هنالك قيادة حكيمة في إسرائيل عليها تنفيذ خطة خماسية لمدننة تدريجية لمناطق ج".^{٨٠}

تجدر الإشارة إلى أن تقرير القاضي ادموند ليفي حول المستوطنات والوضعية القانونية لأراضي الضفة الغربية، يشكل إطاراً مهماً ساهم في تعزيز هذا التوجه

في صفوف اليمين عموماً، وفي صفوف المستوطنين خصوصاً. جاء تقرير قاضي المحكمة العليا المتقاعد ادموند ليفي (لاحقاً: لجنة ليفي) حول البؤر الاستيطانية، مخالفاً لتقرير سابق أعدته المحامية "طاليا ساسون" في العام ٢٠٠٥، وأكد على ضرورة هدم هذه البؤر الاستيطانية "غير القانونية"، وقد عبر الكثير من قيادات اليمين عن غضبهم من تقرير ساسون وفرحتهم بالأساس من قيام تقرير ليفي بدحضه. ولكن أهمية لجنة ليفي تنبع من النتائج السياسية لتقريرها.

عينت الحكومة لجنة برئاسة القاضي ليفي في شباط ٢٠١٢ بهدف اقتراح سبل قانونية "لتبويض" البؤر الاستيطانية التي تسمى في القاموس السياسي الإسرائيلي "بؤراً غير قانونية"، وذلك لمنع هدمها. إذن، كان المطلوب من قاضي محكمة عليا أن يقوم بإعطاء غطاء قانوني لبؤر غير قانونية وفق القاموس الإسرائيلي، سلمت اللجنة تقريرها لتنتياهو في تموز من العام نفسه. ولكن القاضي المنتمي إلى التيار الديني القومي الصهيوني تجاوز هذه المهمة، ليعطي شرعية قانونية لكل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بواسطة شطب صفة الاحتلال عنها. القاضي المتحمس المدعوم من اليمين المتحمس وبالذات من الليكود، الحزب الحاكم، قام "بتبويض" كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتمد في ذلك على إدعاء أن حق اليهود على فلسطين أعطي لهم في وعد بلفور الذي تم إلحاقه بشكل كامل في صك الانتداب على فلسطين، كما أن إسرائيل ليست قوة احتلالية في الضفة الغربية، فقد تم احتلال الأرض من الأردن عام ١٩٦٧، والتي لم يتم تأصيل سيادتها أبداً من الناحية القانونية.

بناءً على ذلك اقترحت اللجنة إعطاء تصاريح بناء للبؤر الاستيطانية "غير القانونية" بأثر رجعي، وإعطاء الإمكانية للبناء على أراض تمت السيطرة عليها

ومصادرتها من أصحابها الفلسطينيين لأهداف عسكرية. أما بالنسبة للبؤر التي بنيت على أراض خاصة فلسطينية فطالبت اللجنة بعدم هدمها ويجب تعويض صاحب الأرض.^{٨١}

لسنا في هذا المقام بصدد نقاش توصيات لجنة ليفي من الناحية القانونية، ولكن نكتفي بالقول إن احتلال الأراضي الفلسطينية من الأردن عام ١٩٦٧، لا يلغي صفة الاحتلال، لأن نصوص المعاهدات التي عالجت موضوع أراض محتلة كانت تهدف إلى حماية الناس الواقعين تحت الاحتلال وتحت حكم عسكري من بطش الدولة المحتلة، بدون علاقة للجهة وللصفة القانونية للدولة التي تم احتلال الأراضي منها.

كما أن اللجنة لا تتطرق بشكل جدي لقرار التقسيم وتعطي لوعده بلفور أهمية كونه النص الدولي الأصلي. ولكن النقطة الأهم باعتقادنا أن اللجنة تلغي صفة الاحتلال عن الأرض، إلا أنها لا تقترح ضم كل هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية وتجنيس الناس، وفي الوقت نفسه لا تقترح إلغاء الحكم العسكري عن هذه المناطق وهذا يدل على الانحراف السياسي الواضح للجنة في تعاطيها مع الموضوع، فعندما يكون التعاطي القانوني لصالحها تحيد السياسي، وعندما يكون التعاطي السياسي ضد فكرها تحيد القانوني.

إذا ترجمنا توصيات اللجنة المنطوقة والمسكوت عنها نجد أن اللجنة تصل إلى تصور اليمين للحل، ضم أراض وشرعتها قانونيا وتاريخيا، دون إعطاء المواطنة للفلسطينيين فيها. وفي الوقت نفسه دون ذكر توصية بالضم، لأن ذلك سيتجاوز الأراضي في منطقة "ج" ليشمل كل الضفة الغربية إذا أخذنا بالمنطق القانوني الجاف للجنة. وهو يعني إعطاء المواطنة لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية،

وهو ما لا تريده إسرائيل.

قدم حزب البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينيت برنامجاً مفصلاً لإدارة الصراع، سمي "خطة التهدة: خطوط عملية لإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، ويعدّ حزب البيت اليهودي الذي شارك في انتخابات ٢٠١٣ حزب المستوطنين الرسمي، ويتمثل جوهر خطة التهدة بضم مناطق "ج" إلى السيادة الإسرائيلية، ومنح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين فيها.

جاء في مقدمة الخطة "في سوق الأفكار الإسرائيلي هناك حلان فقط، إقامة دولة فلسطينية على غالبية أراضي يهودا والسامرة، أو ضم يهودا والسامرة مع مليونين من سكانها العرب، يفهم الجمهور أن هذه الحلول غير قابلة للتطبيق وتهدد مستقبل دولة إسرائيل لأسباب ديمغرافية وأخلاقية".

وتؤكد مسودة الخطة التي نشرها الحزب خلال الحملة الانتخابية، "جاء الوقت بلورة حلّ عقلائي يخدم مصالح دولة إسرائيل، لا تطمح هذه الخطة إلى تقديم حل نهائي لكل المشاكل، لأنّ حلا كهذا غير موجود. أهداف هذه الخطة متواضعة جدا، وهي تعطي لإسرائيل ثلاث أفضليات: السيطرة على الموارد الحيوية بالنسبة لنا، تعزيز مكانتنا الدولية من خلال تحييد فكرة الارتهايد، وخلق ظروف على الأرض تكون مستقرة وقابلة للحياة لعشرات السنين القادمة..... أما أفضليتها المطلقة فكونها عملية".

تستشهد الخطة بأقوال لعدد من قادة الليكود الذي تحدثوا عن ضم مناطق في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، ولكن يتفاخر بينيت أن خطته المعروضة مفصلة جدا، وليست مجرد تصريحات صحافية. بكل الأحوال تتكون الخطة من النقاط التالية:

أولاً: : ضم مناطق "ج" إلى السيادة الإسرائيلية بشكل أحادي الجانب: تشكل هذه المناطق حسب مصادر وتقارير أوروبية حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وكجزء من اتفاق أوسلو تم تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، "أ" و "ب" و "ج". وتخضع المنطقة الأخيرة حسب الاتفاق إلى السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وتتركز فيها غالبية المستوطنات والمستوطنين، تعتقد الخطة أن ضم هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية سوف يمنح الأمن للمنطقة الممتدة من تل أبيب إلى القدس، وحماية المستوطنات وسيادة الدولة على المواقع الدينية اليهودية. تشير الخطة أن العالم لن يقبل السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق، ولكنها تشير أن العالم لا يقبل الواقع نفسه في شرقي القدس والجولان، ولكنه تكيف مع هذا الواقع، وهذا ما سيحدث له بمرور السنين. إضافة إلى مسألة الأمن، تعتقد الخطة أن ضم هذه المناطق سوف يخلق تواصلاً جغرافياً إسرائيلياً يشمل غور الأردن، البحر الميت، منطقة تل أبيب، ارييل، معاليه ادوميم مع كل المستوطنات في الضفة الغربية.

ثانياً: تجنيس كامل للفلسطينيين في هذه المناطق: تشير الخطة إلى أنه في مناطق "ج" يعيش حوالي خمسين ألف فلسطيني مقابل ٣٥٠ ألف مستوطن، وتشير الخطة أن تجنيس الفلسطينيين (الخطة لا تستعمل تعبير فلسطينيين وإنما تعبير عرب) في هذه المناطق سوف يشكل ضربة لادعاء الابرتهاد.

ثالثاً: الاعتراف بالسلطة كإدارة حكم ذاتي على المناطق التي تسيطر عليها (مناطق أ، ب)، وتشير الخطة أن "العربي يستطيع الانتقال من نقطة إلى أخرى بدون حواجز أو جنود، كما أننا لا نحب حركة السير الطويلة، وكذلك العرب... خلق مثل هذا التواصل الجغرافي ليس بسيطاً ولكن من خلال إنفاق مئات ملايين

الدولارات لمرة واحدة يمكن تحقيق ذلك، ونشدد، ليس الهدف شق شوارع منفصلة، وإنما إزالة حواجز في نقاط مهمة، يسافر العرب واليهود اليوم على الشوارع نفسها، وهكذا يجب أن يستمر الحال".

رابعاً: عدم السماح لأي لاجئ فلسطيني من الدول العربية العودة إلى الضفة الغربية، ترفض الخطة المواقف الإسرائيلية الداعية إلى تحقيق حق العودة في مناطق السلطة الفلسطينية، وتشير إلى أن الخطة تنطلق من عدم السماح بعودة اللاجئين حتى إلى مناطق السلطة الفلسطينية التي ستتمتع، بموجبها، بإدارة حكم ذاتي، لأن ذلك سيشكل خطاً ديمغرافياً قاتلاً لا يمكن التراجع عنه أو تصحيحه، تشير الخطة إلى أن على اللاجئين الفلسطينيين العيش في أماكن تواجدهم والعمل على توطينهم هناك.

خامساً: استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية على كل أراضي الضفة الغربية، حيث تشير الخطة أن شرط نجاح الخطة هو الهدوء على الأرض، وهذا الهدوء يمكن تحقيقه فقط من خلال استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية.

سادساً: تثبيت الفصل بين غزة والضفة الغربية، فعلى خلاف فكرة الممر الآمن، تشير الخطة أنه يجب العمل على تعزيز الفصل بين غزة والضفة الغربية، لأن الربط بين المنطقتين سيؤدي إلى تغلغل كل مشاكل غزة إلى الضفة الغربية الهادئة بتعبير الخطة.

تعتقد الخطة أن غزة تمر بعملية ضم تدريجي لمصر، وبسبب ذلك على إسرائيل رفع مسؤوليتها عن قطاع غزة، وإعطاء هذا العبء للجانب المصري، وخصوصاً بعد انسحاب إسرائيل من غزة وإخلاء ٨٠٠٠ مستوطن من هناك.

سابعاً: تطوير اقتصادي لدعم التعايش الفعلي بين العرب والإسرائيليين في الضفة الغربية، وتقترح الخطة بناء مناطق صناعية ومصانع مشتركة، لأن التعايش، بتعبير الخطة، ينمو من تحت بين الناس، وذلك يتم من خلال التعاون الاقتصادي بين المجموعتين.

استمر بينيت في المثابرة على مواقفه المعارضة لإقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انضمامه للحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، كوزير للاقتصاد، وعضو في المجلس الوزاري المصغر. وعلى الرغم من محاولات وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، تفعيل العملية التفاوضية، والتزام نتنياهو (على مستوى الدبلوماسية أو الدعائي على الأقل) بحل الدولتين، إلا أن بينيت صرح أن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو صراع غير قابل للحل. وقال "المحاولة لإقامة دولة فلسطينية في بلادنا انتهت"، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لا يملك حق تقرير المصير، أو الحصول على دولة في أية بقعة من الأرض بين النهر والبحر.

وأضاف أن على إسرائيل "الانتقال من حالة، تحاول فيها إقناع (العالم)، أن قيام دولة فلسطينية غير مجد، إلى حالة أننا نعتبر هذا الموضوع أصبح وراعنا... كل من يتجول في يهودا والسامرة يعلم أن ما يتحدثون عنه في سراديب انابوليس وأوسلو ليس له علاقة بالواقع، يوجد اليوم ٤٠٠ ألف مستوطن في يهودا والسامرة، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألفاً في القدس الشرقية... إن الموضوع الأهم في أرض إسرائيل هو البناء ثم البناء ثم البناء... من الأهمية أن يكون هناك حضور إسرائيلي في كل مكان، مشكلتنا الأساسية غياب استعداد قيادات إسرائيل القول ببساطة أن أرض إسرائيل تعود لشعب إسرائيل، يجب أن نقول لأنفسنا، ولكل العالم أن هذه أرضنا منذ ٣٠٠٠ عام، لم تكن هنا دولة فلسطينية أبداً، ولم

نكن نحن محتلين، نحن السكان هنا".^{٨٢}

وخلال كلامه شبه بينيت الفلسطينيين بشظية في المؤخرة، "يوجد لي صديق مع شظية في مؤخرته.. قالوا له أنه يمكن إجراء عملية جراحية (بغرض إزالتها)، لكنه قد يصبح معاقا، واختار أن يعيش هكذا (مع شظيته).. هناك حالات، الوصول بها إلى حالة الكمال، تسبب ضررا أكثر من الفائدة".^{٨٣} وقد قصد بينيت بهذا الكلام، أن طرد الفلسطينيين يحقق الكمال بالنسبة له، إلا أن طردهم يسبب ضررا لإسرائيل أكثر من الفائدة التي قد تجنيها من ذلك، لهذا فانه يعتقد أن بقاءهم وإبقاء الوضع على حاله، أفضل من طردهم، ولكن دون حقوق سياسية كما نصت عليه خطته السياسية، خطة "التهدة".

عقب المحلل السياسي في صحيفة "هآرتس"، "يوسي فارتز"، على أقوال بينيت، أنها جاءت بعد ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة التي يشغل فيها منصب وزير كبير، وخلالها غابت الهوية السياسية-اليمينية لحزب البيت اليهودي، حيث انشغل وزراء الحزب بقضايا الدين والدولة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فكان هناك ضرورة للحزب أن يذكر الجمهور عموما، ومجتمع المستوطنين خصوصا بهوية الحزب السياسية والأيدولوجية، لهذا السبب جاءت هذه الأقوال تحديدا في مؤتمر دعائي لمجلس المستوطنات "بيشع". ويضيف "فارتز"، أن بينيت يرى في نفسه الحارس الوحيد لـ "أرض إسرائيل" وكزعيم للتيار القومي، فهو يعتقد أن نتنياهو مقتنع، حقيقة، بضرورة قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب إسرائيل، وإذا سمحت الظروف فان نتنياهو سينفذ ذلك، ففي الماضي اعتقد أن نتنياهو لن يفعلها إلا أنه بعد دخوله للحكومة، بات على قناعة أن نتنياهو سيذهب إلى هذا الحال إذا سنحت الظروف لذلك.^{٨٤}

المستوطنون والانسحاب من غزة:

إعادة إنتاج الخطاب المسياني والسياسي

عارض المستوطنون وأطرهم السياسية الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، فترة حكومة شارون، إلا أن مقاومتهم لهذه الخطة لم تكن عنيفة في المجل، وفي النهاية كان المستوطنون يدركون أن الخطة سوف تنفذ، وان احتجاجهم المتنوع على الخطة لن يجدي نفعاً، حتى توجههم للمحكمة العليا عشية تنفيذ الخطة على أمل تعطيلها كان مصيره الفشل.

أدرك قادة المستوطنين أن معارضة خطة الانفصال بطرق عنيفة ستعيد إلى أذهان الإسرائيليين ما حدث عشية اغتيال رابين، حيث قاد المستوطنون وحلفاؤهم السياسيين معارضة عنيفة في خطابها وفي ممارستها لاتفاقيات أوسلو، اجتازت كل خطوط الحمراء في المجتمع الإسرائيلي مثل رفع صورة رابين بملابس البوليس النازي.

كان تخوف المستوطنون أن تؤدي المعارضة العنيفة إلى تراجع تعاطف أو تأييد الجمهور الإسرائيلي مع مطالبهم، ولكنهم تخوفوا أكثر أن تؤدي إلى اغتيال سياسي جديد، ستكون عواقبه وخيمة على كل المشروع الاستيطاني. في المجل كانت معارضة إخلاء مستوطني غوش قطيف هادئة مقارنة مع معارضتهم لإخلاء مستوطنة "ياميت" في سيناء، ومعارضتهم العنيفة لاتفاقيات أوسلو.^{٨٥}

ساهمت خطة الانفصال عن غزة في بروز نقاش داخلي في صفوف المستوطنين في الضفة الغربية عموماً حول الموقف الذي سيتخذه مستقبلاً في حال تكرار الوضعية نفسها، كما تغلغل هذا النقاش إلى الساحة الدينية، بين حاخامات الصهيونية الدينية.

ففي لقاء مع الحاخام شموئيل طال، رئيس المدرسة الدينية "تورات حاييم"، التي تم إخلؤها في إطار خطة الفصل، طالب بالانفصال عن الدولة، ليس بالمفهوم الجغرافي طبعاً وإنما بالمفهوم الرمزي.^{٨٦} ويشير شفارتس أن موقف للحاخام طال هذا، يعتبر اقترباً من موقف التيار الحريدي-الأرثوذكسي اليهودي، والذي يعتبر دولة إسرائيل كيانا علمانياً، لهذا يمتنع عن أي تمجيد للدولة و ممارسة أي احتفالات بهذه الذكرى. ويعتقد الكثيرون، ومنهم مستوطنون وحاخامات مستوطنين، أن بروز خطاب الانفصال عن الدولة ستكون له انعكاسات سلبية على المدى البعيد، ففي تصريح للحاخام "يوفال شارلو"، قال:

"خطة انفصال الصهيونية الدينية عن دولة إسرائيل، تتم دون الانتباه لها، وتتمثل في إطلاق تصريحات علنية تطالب برفض تنفيذ أوامر عسكرية، وتعطيل قرارات حكومية، القرار بترك التعليم الديني الرسمي إلى أطر تعليمية مستقلة.... نزع إنسانية الخصم وترك لغة الحوار".^{٨٧}

أما الحاخام يسرائيل طاو، فقد اعتبر أن خطة الانفصال كانت فشلاً تربوياً ودعائياً للمستوطنين عموماً، وللصهيونية الدينية خصوصاً، واعتبر أنه يمكن التربية على أن صيرورة الخلاص لا زالت مستمرة. ويعتبر الحاخام طاو أن مستوطنات "غوش قطيف"، هي نموذج مصغر لدولة التوراة. حيث اثبت "الغوش" أنه يمكن تشييد دولة شريعة في العالم الحديث، ومن خلال هذا النموذج كان يمكن احتلال الأجهزة الرسمية للدولة، وتحويلها إلى دولة تورا. يهدف الحاخام طاو من هذا التوصيف إلى القول أن "اقتلاع غوش قطيف كان جزءاً من الصراع على الروح والثقافة، ومؤشراً على تدهور تصور الشعب لقيمة ذاته".^{٨٨}

يقدم شفارتس، تفسيراً لأقوال الحاخام طاو، حيث اعتبر الأخير أن "تهجير"

اليهود من غوش قطيف جاء بسبب وعي قيادات الدولة إلى خطورة النموذج الذي تقدمه غوش قطيف كدولة تورا مصغرة، وخافوا من انتشار هذا النموذج إلى دولة إسرائيل. حيث اعتبر طاو، وفي السياق نفسه "أن استيعاب مهاجرين روس غير يهود جاء في إطار الهدف نفسه الذي وضعته لنفسها قيادة الدولة ويعتقد الحاخام طاو أن الصراع على مستوطنات غوش قطيف كان له جانبان، الأول خارجي وهو صراع بين المستوطنين وبين السلطة، وجانب داخلي، وهو الأهم، ويتمثل بين من يسعون للتطبيع وتشويه هوية إسرائيل من خلال إدخال ثقافة الغرب، وبين رجال الدين وأصحاب الشريعة الذين يريدون الحفاظ على الهوية والشريعة اليهودية. ومن خلال هذا التباين بين نوعي الصراع، يصل الحاخام إلى نتيجة أن الهزيمة في الصراع الخارجي ليست هي المهمة (أي إخلاء المستوطنين وتفكيك غوش قطيف)، بل إن الصراع الأساسي هو الصراع الداخلي حول عقيدة شعب إسرائيل وهويته.^{٨٩}

يمكن القول، إضافة إلى تحليل شفارتس، إن مقولات الحاخام طاو، جاءت أيضاً بهدف إنقاذ المنظومة الفكرية والدينية الخلاصية التي يستند إليها جزء كبير من المستوطنين المتدينين، فالقول إن الصراع الخارجي ليس مهماً، بينما الصراع الداخلي هو المهم يحاول أن يقول من ناحية أخرى إن هدم غوش قطيف لا يعني انتهاء المعركة، حيث أن المعركة الأهم لا تزال قائمة، وهي التي تمثل حقيقة الخلاص للشعب اليهودي، نجد في أقواله، بوعي وبدون وعي، اقتراباً من مقولات تيارات دينية أرثوذكسية ترى أن المعركة الأساسية هي على التوراة وهوية الشعب، وليس بالأساس على الأرض.

ومن الجهة الأخرى، أرادت قيادة المستوطنين المركزية المتمثلة في مجلس

المستوطنات وجزء كبير من حاخامات المستوطنين، التأكيد على أن المستوطنين هم جزء من دولة إسرائيل، وقد برز في هذا الجانب الحاخامات، حاييم دروكمين، موطي اللون، يوفال شارلو. فعلى سبيل المثال صرح الحاخام دروكمين، بطريقة مخالفة للحاخام طاو بقوله "إن حكومة إسرائيل السيئة جدا أفضل بكثير من المنفى الجيد جدا". أما الحاخام شارلو فقد قال إن "تبني النموذج الحريدي (أي الانعزال عن الدولة) سوف يؤدي بنا أن نصبح فرقة دينية منعزلة". وكان التوجه العام عند غالبية حاخامات المستوطنين أن النموذج الحريدي سوف يؤدي إلى انهيار كامل لمنظومة الصهيونية الدينية القائمة منذ قرن.^{٩٠}

ذكرنا في بداية هذا البحث، أن المستوطنين وقيادتهم لم يتخذوا وسائل عنيفة ولم يمارسوا تحريضا دمويا (بالمقارنة مع فترة رابين) ضد خطة الانفصال أحادي الجانب. ولكن، لا بد من الإشارة إلى أن المستوطنون أرادوا من جهة أخرى ترك رسالة للحكومة الإسرائيلية بأن السكوت على خطة الانفصال لا تعني سكوتهم على عمليات إخلاء مستقبلية، وهذا ما فعلوه بشكل عنيف في إخلاء مستوطنة "عمونا" فترة حكومة ايهود أولمرت. صحيح أن المعارضين للإخلاء كانوا من الشباب والذي أعادوا إلى ذاكرة الإسرائيليين شباب حركة "غوش ايمونيم"، إلا أن مجلس المستوطنات برّر تصرفهم وندّد بسلوك أجهزة الأمن الإسرائيلية العنيف في إخلائهم. عبرت إحدى المستوطنات الشابات اللواتي اعتصمن هناك عن روح المستوطنين الشباب، والذي أطلق عليهم، شباب التلال أو الهضاب:

"شرطيون بالسواد لا يخيفونني، يستطيعون كسر رؤوسنا، لكنهم لا يستطيعون كسر معنوياتنا. ما فعلته في عمونا، مستعدة، وقت الحاجة، أن أقوم به دائما. لقد كنت في الخليل وأخبرت العائلات اليهودية الذين استوطنوا في "بيت السلام"

(بيوت فلسطينية)، أنه إذا جاؤوا لإخلائهم، سأكون هناك. وأنا على قناعة أن هنالك آلاف الشباب والشابات مثلي ممن كانوا في عمونا، في الصورة رأيتهموني وكأني وحيدة ضد كثيرين (تقصد رجال الأمن)، ولكن هذا وهم، وراء الكثيرين يقف رجل واحد، اولمرت، وورائي يقف الرب وشعب إسرائيل".^{٩١}

توضح المعارضة العنيفة في مستوطنة عمونا، أن هنالك جيلا من المستوطنين الشباب ينتمون إلى الصهيونية الدينية، يعيدون إنتاج الأفكار الخلاصية التي نشأت عليها حركة غوش ايمونيم، ويعتقدون أن على الصهيونية الدينية أن تعيد صياغة ذاتها على تصور "أرض إسرائيل" ككيان ميتافيزيقي لا يملك أحد الحق في تحديد مصيره.^{٩٢} وفي السياق نفسه لا بد من الإضافة أن جيل مستوطنة عمونا، هو جيل لا يحمل الشعور بالذنب أو تائب الضمير على الأحداث التي سبقت اغتيال رابين، فهم كانوا أطفالا فترة الاغتيال، واندeshوا من التناقض بين ما تلقوه في المدارس الدينية عن قدسية "أرض إسرائيل" من جهة، وعن سكوت المستوطنين، بنظرهم، على خطة فك الانفصال الشارونية وتخليهم عن أجزاء من "أرض إسرائيل" من جهة أخرى. فكان ردهم عنيفا على إخلاء مستوطنة عمونا، وعلى الرغم من أن عملية الإخلاء تمت في نهاية الأمر، إلا أن تداعياتها لا تزال حاضرة حتى اليوم، في كل قرار حكومي لإخلاء البؤر الاستيطانية "غير القانونية" بالمنظور الإسرائيلي.

أدت عودة هذا الجيل من الشباب، وتصريحات حاخامات حول العلاقة مع الدولة، إلى ظهور نقاش حول موقع الصهيونية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، لا بل حتى ذهب البعض إلى اعتبار أن الصهيونية الدينية تعيش في مرحلة أزمة، عليها إيجاد الطريق للخروج منها. فقد أبرزت تجربة الانفصال عن قطاع غزة وشمال الضفة

أصواتاً أخرى في صفوف المستوطنين، التي تنادي بإجراء حساب للنفس، من حيث تشديد المستوطنين من أبناء الصهيونية الدينية على "أرض إسرائيل" الذي أدى إلى قطيعة بينه وبين المجتمع الإسرائيلي، وإحدى الأمثلة لهذه الأصوات كان البروفسور موشيه كفيه، رئيس جامعة بار ايلان، حينئذ، والذي انتقد تدخل الحاخامات في شؤون السياسة، ونادى الصهيونية الدينية بإعادة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي العلماني ودولة إسرائيل.^{٩٣}

أقلية يهودية في الدولة الفلسطينية- فكرة "منفى جزئي للسيادة"

أثارت مسألة تفكيك المستوطنات وإخلاء المستوطنين، وإقامة دولة فلسطينية، خيال بعض المستوطنين حول مصيرهم إذا تحقق هذا الواقع التاريخي. وكان النقاش في بعض الأوساط الفكرية والسياسية للمستوطنين يدور حول السؤال، هل يقبل المستوطنون الانسحاب وترك "أرض إسرائيل" وما تمثل لهم، وخاصة المستوطنين المتدينين، الذين استوطنوا الضفة الغربية لدوافع دينية-أيديولوجية، أم أن عليهم البقاء حتى لو تخلت عنهم دولة إسرائيل؟ ويدور هذا النقاش في الجوهر، حول ماهية دولة إسرائيل، ومكانة اليهودي المتدين فيها، هل تجسد له الدولة ذروة بقاءه، أم أن "أرض إسرائيل" هي المعنى الحقيقي لوجوده، وعليه فإنه في حالة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية فإنهم سيفضلون البقاء في مستوطناتهم ويكون مصيرهم أنهم سيعيشون تحت السيادة الفلسطينية؟

لم يطرح هذا الموضوع للنقاش في صفوف المستوطنين بل أيضا في أوساط إسرائيلية عديدة، فعلى سبيل المثال عبر الباحث الإسرائيلي، الكسندر يعقوبسون،

عن تأييده لهذه الفكرة لأنها تمنع إقامة دولة واحدة، ستكون فعليا دولة عربية: "وجود أقلية يهودية في الدولة الفلسطينية هو حل فيه صعوبة، ولكن بسبب الواقع الذي نتج في هذا الجانب، فإنه على حكومة إسرائيل واليمين أن يتحمل مسؤولية هذا الحل، لأنه الحل الأقل سوءا من بين الحلول المطروحة. هو أقل سوءاً من الاحتلال العسكري بلا نهاية، هذا الخيار، ستكون نهايته حكم ابرتهيد، كما أنه غير قابل للاستمرار من الناحية السياسية. حل وجود أقلية يهودية في الدولة الفلسطينية أفضل أيضا من دولة عربية-مسلمة في كل البلاد، التي تنتكر بصيغة الدولة الواحدة، وهو أفضل من سحب المستوطنين بالقوة من بيوتهم- إذا كان ذلك ممكنا أصلا. في الآونة الأخيرة سألت ممثلا رفيعا عن المستوطنين عن هذا الحل، وأجاب انه يعترف بحق الدولة باتخاذ قرار الانسحاب من المناطق، ولكن ليس من حقها أن تخلينا من بيوتنا، من المهم فحص هذا الحل بجدية، قبل أن نتنازل عن دولة إسرائيل".^{٩٤}

أما شأؤول أرييلي، وهو من المدافعين الأشداء عن حل الدولتين، فيقول في مقال آخر، أن هذا الحل يمكن تطبيقه في إطار الحل النهائي، ولكنه يحتاج من الحكومة الإسرائيلية، برأيه، إلى عدم البناء خارج الجدار وشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية بحسب المعيار القضائي الإسرائيلي، ويعتقد أرييلي أن ذلك سيكون ثمنه تقليص مسألة تبادل الأراضي مع الجانب الفلسطيني، من خلال الموافقة على إبقاء أقلية يهودية في مستوطناتهم في الدولة الفلسطينية.^{٩٥}

أما بالنسبة لموقف المستوطنين، فإن غالبية المستوطنين يعارضون هذا الحل، ولا تراه خيارا سياسيا أصلا، حيث أنهم يعتقدون أن أمامهم خيارين، الأول الدفاع عن "أرض إسرائيل" حتى النهاية، أو إخلاء مستوطناتهم إذا انسحبت دولة

إسرائيل من "أرض إسرائيل"، وهذا خيار لا يرونه في الأفق أبداً، ولا يتخيلونه، وذلك على الرغم من تنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب، التي يعتقدون أنها لم تمس قلب "أرض إسرائيل"، ولا صميمها الروحي، ولا مواقعها الدينية.

ومع أن الموقف المهيمن للمستوطنين، كان معارضة هذا الحل، فقد ظهرت مواقف تمثل أقلية في صفوف المستوطنين عبرت عن قبولها هذا الحل، إذا كان يضمن لها البقاء في مواقعها الاستيطانية، ووجد هذا الموقف من يعطيه تأويلاً دينياً- شرعياً، وهذا ما فعله الحاخام دافيد مئير، الذي أشار إلى التحديات التي يشكلها إخلاء المستوطنين على حركة غوش ايمونيم، "الحديث عن مسألة مصيرية، لأن التنازل عن يهودا والسامرة سوف يؤدي إلى انهيار التصور المسياني الذي تتضامن معه شرائح كبيرة من المتدينين في إسرائيل، لا يمكن تفتيت هذا التصور بدون أن يؤدي ذلك إلى انفجار داخلي مدمر".^{٩٦} لهذا وجد أنه لا بد من إعطاء تأويل ديني يمنع هذا الانفجار الداخلي، من خلال فكرة "منفى جزئي للسيادة".

حاول الحاخام دافيد، على ضوء ذلك، إعطاء تصور مختلف لهذه المسألة، أو لنقل إعطاء مخرج ديني لهذه المعضلة؛ حلّ من داخل الإطار الفكري الذي تنهل منه حركة غوش ايمونيم فكرها:

"جرى تاريخ الشعب اليهودي بدورات مختلفة، تتميز كل دورة منها بصياغة جديدة للحلف الذي يحدد علاقة الشعب مع الرب، وبصورة منفى يعطي معنى عميقاً لتجربة الشعب التاريخية. في فترة التوراة، عندما كان الرب العامل الأساسي في الحلف، فقد تم تفسير صعود وانزلاقات الشعب اليهودي من خلال خطايا الشعب: وقد نعتنا ذلك "منفى في الوطن". في فترة المشناه والتلمود"، عندما رأى الرب والشعب اليهودي الحلف كشراكة بين

متساوين، اشترك الرب بمعاناة الشعب، لم يعاقب الرب شعبه أكثر، وإنما تعذب معه، ونعتنا ذلك "منفى الإلهية". وماذا يوجد لدينا اليوم، في مرحلة بعد اوشفيتس والقدس المعمرة، وعندما نسمع في الخلفية صوت الخلافات والأخطار والتوترات الداخلية؟ الحاخام اروينغ غرينبرغ يتحدث عن دورة ثالثة من التاريخ اليهودي، وهي دورة الحلف الإرادي - لأنه بعد الكارثة، ماذا يمكن للرب أن يفرض؟، على ما يبدو لي، أنه يجب مرافقة الحلف الإرادي بصيغة جديدة من المنفى. وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "المنفى الجزئي للسيادة". نفي السيادة الإقليمية على جزء من المواقع الروحانية لليهودية وصبغ علاقتنا مع الأرض بصبغة جديدة، بصورة لا تنزع حق اليهود من العيش في الأماكن التي تشكلت فيها هويتهم القومية، وفي الوقت نفسه لا ننزع حق شعوب أخرى من التمتع بدولة سيادية".^{٩٧}

ويضيف الحاخام دافيد مئير:

"منفى جزئي للسيادة" من هذا النوع، يمكن أن يفسر كل الفكر "المكرئي والمشنئي" على ضوء بروز إحدى المميزات الحيوية للسلام في آخر الزمان، عهد من الانسجام العالمي..... "منفى الوطن" و"منفى الإلهية" أوصلت إلى اوشفيتس. العودة إلى البلاد والسيطرة الكاملة عليها أنتجت ظروفًا لصراع دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومؤشرات على انقضاء المجتمع اليهودي، على ما يبدو قد حان الوقت للدخول بكل جهد إلى الدورة الجديدة للتاريخ اليهودي والتنازل على السيادة عن جزء من البلاد التي يعيش فيها جزء من الإسرائيليين. وذلك عندما يتحول المستوطنون ومؤيدوهم إلى طلائع "المنفى الجزئي للسيادة" ويعيشوا في الدولة الفلسطينية، منفصلين بضعة كيلومترات

عن المساحة السيادية الإسرائيلية".^{٩٨}

أبدت قيادة المستوطنات، في المقابل، تأييدا لفكرة تبادل السكان العرب داخل الخط الأخضر مع المستوطنين في إطار الحل النهائي، حتى لو تم ذلك قسرا. وقد فسر الحاخام اليعازر ملاميد، حاخام مستوطنة هار براخا في العام ٢٠٠٢ هذا الموقف بقوله: "بما أن الكثير من العرب لا يقبلون سيادتنا، فقد أصبح طردهم فريضة علينا".^{٩٩} بينما يفسر هذا الموقف من اتجاه آخر، عضو الكنيست السابق، تسيفي هندل، وهو مستوطن من حزب المفدال، بقوله "ولأن عرب إسرائيل شديداً الالتصاق بإخوانهم الفلسطينيين في يهودا والسامرة، اقترح أن نأخذ منطقة المثلث مع جميع من فيها من مواطنين عرب، ونقدمها للفلسطينيين كي تكون جزءاً من حكمهم الذاتي".^{١٠٠}

لا يؤيد المستوطنون هذا الموقف من منطلق إيمانهم بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية يتم نقل المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إليها، فكما بين هندل يدور الحديث عن نقلهم مع أراضيهم إلى مناطق حكم ذاتي فلسطيني، وهذا يعني أنه يريد سحب المواطنة من المواطنين الفلسطينيين من المثلث ونقلهم مجردي الحقوق السياسية إلى الفئة الفلسطينية الأخرى المجردة من الحقوق نفسها في إطار حكم ذاتي تكون فيه السيادة على الأرض فعليا لإسرائيل. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن تأييد هذه الفكرة كجزء من حل دائم تكون الدولة الفلسطينية جزءاً منه، لا يحظى بقبول اليمين الإسرائيلي والمستوطنين، ففي استطلاعات الرأي تبين أن المؤيدين لهذه الفكرة كجزء من الحل النهائي هم بالذات من اليسار (٦٥٪ من ناخبي حزب العمل، ٦١٪ من ناخبي حركة ميرتس)، أما مؤيدو اليمين فلا يؤيدون هذا الحل إلا إذا كان جزءاً من جميع الفلسطينيين في إطار حكم ذاتي وليس إقامة

دولة فلسطينية، وهذا ما يفسر تأييد أقطاب من اليمين الاستيطاني لهذه الفكرة، وتباين توجههم من الموضوع نفسه مع ناخبي الأحزاب اليسارية الإسرائيلية.^{١٠١}

مواقف المستوطنين من التسوية والحلول المقترحة

يهدف هذا البحث إلى تحليل مواقف عموم المستوطنين من الحلول النهائية. يعتمد البحث على مصادر متعددة من استطلاعات الرأي، وسنبدأ باستطلاع شامل قام به معهد "داحف" المعروف في إسرائيل، عام ٢٠١٢، حول مواقف السكان في إسرائيل من القضايا السياسية والأمنية.^{١٠٢} لم يشمل الاستطلاع تحليلاً عينياً للشرائح السكانية حسب المناطق الجغرافية، بل تحليل حسب الناخبين للأحزاب الإسرائيلية، وقد قمنا بتحليل مواقف ناخبي حزب "البيت اليهودي" حيث أن غالبية ناخبيه (أكثر من أي حزب آخر) هم من المستوطنين. بمعنى أن البحث سيعرض مواقف ناخبي الحزب من مسائل الحل النهائي، وهي مواقف تعبر بدرجة كبيرة عن مواقف عموم المستوطنين.

عندما وجه لناخبي الحزب سؤال حول: هل الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ وتقسيم القدس، سوف يؤدي إلى إحلال السلام بين الشعبين، أجاب ٨٣٪ بأنهم لا يعتقدون، أما الباقون فأنهم لا يعتقدون بدرجة أقل، بمعنى أن ١٠٠٪ من المستوطنين يعتقدون أن الانسحاب وتقسيم القدس لن يؤديا إلى السلام.^{١٠٣}

وحول سؤال، ماذا يجب أن تكون الأولوية لحفظ أمن إسرائيل؟، هل هي حدود يمكن الدفاع عنها أم سلام مع الفلسطينيين؟. فقط ٤٪ من ناخبي

الحزب يعتقدون أن السلام يمكن أن يضمن أمن إسرائيل أكثر من الحفاظ على حدود يمكن الدفاع عنها.^{١٠٤} لا يتعرض الاستطلاع لمفهوم الحدود الأمانة التي يمكن الدفاع عنها، ولكن من نمط الإجابات على هذا السؤال، فإن المقصود هو أن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الحدود الشرقية وغور الأردن. وخصوصا وأن ٨٣٪ من ناخبي الحزب يعتقدون، بدرجة وأخرى، أن الأرض لا تزال تحمل عمقا إستراتيجيا من الناحية الأمنية، وذلك على الرغم أن التهديدات التي تعرضت لها إسرائيل في السنوات الأخيرة لم تكن لها علاقة بالعمق الاستراتيجي بل بالصواريخ العابرة للحدود والجغرافيا. ومع ذلك يعارض ٩٣٪ من ناخبي الحزب بدرجة أو أخرى أي تنازل عن الأرض حتى لو كانت خارج الجدار. كما يعارض ٩٢٪، إرجاع شارع رقم ٤٤٣ إلى الفلسطينيين. كما لا يزال ناخبو الحزب الأكثر مثابرة على معارضة قيام إسرائيل الانسحاب من محور فيلاديلفيا من غزة، حيث يعتقد ٨١٪ أن هذه الخطوة لم تكن صحيحة، مقارنة مع ٥٦٪ مع ناخبي الليكود على سبيل المثال.^{١٠٥}

وعندما تم سؤال ناخبي الحزب، عن مدى تأييدهم للانسحاب إلى حدود الرابع مع حزيران عام ١٩٦٧ في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين، عارض ٩٥٪ هذه الخطوة. وعندما تم تحديد السؤال بشكل أدق، وتم سؤالهم عن مدى تأييدهم للانسحاب من المناطق الفلسطينية مقابل إعلان العرب والفلسطينيين عن إنهاء الصراع مع إسرائيل، فإن المعارضة للانسحاب بقيت على حالها (٩٦٪).^{١٠٦} وحول مستقبل الفلسطينيين، فإن ١٠٠٪ من ناخبي الحزب يؤيدون إبقاء الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، أما بالنسبة للمستوطنات

خارج الكتل الاستيطانية، فيعارض ٦٥٪ إخلاءها أو التنازل عنها.^{١٠٧} تطرق الاستطلاع إلى إمكانية انسحاب إسرائيل، وبقاء مواقع دينية مقدسة، في نظر اليهود، تحت السيادة الفلسطينية، وسئل المستطلعون عن إمكانية الاعتماد على الدولة الفلسطينية لضمان حرية وصول اليهود إلى الأماكن الدينية، واعتبر ١٠٠٪ من مؤيدي حزب "البيت اليهودي" أنه لا يجب الاعتماد على الفلسطينيين لضمان حرية وصول اليهود إلى الأماكن الدينية، وتراجع هذه النسبة إلى ٦٥٪ إذا كانت القوة دولية، وليست فلسطينية، بمعنى أن المستوطنين لا يثقون بتاتا بالفلسطينيين في حال وقعت تحت سيادتهم أماكن يعتبرها اليهود مقدسة لديهم. بينما هناك ثقة قليلة (٢٥٪) بقوة دولية.^{١٠٨} وحول مواقف المستوطنين من ضم مناطق إلى السيادة الإسرائيلية كجزء من حزمة ردود الفعل الإسرائيلية على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، فقد أيد هذا التوجه ٤٣٪ من ناخبي الحزب.

يجب الإشارة إلى أن السؤال لم يتطرق إلى ضم المناطق الفلسطينية، بل ضم "مناطق" إلى السيادة الإسرائيلية، وهذا ما يمكن أن يفسر انخفاض تأييد هذه الخطوة في صفوف المستوطنين.^{١٠٩} فلو كان السؤال حول ضم "المناطق" (أي كل الضفة الغربية) لارتفعت النسبة بالتأكيد.

وأجرى معهد "فولتر لابيخ للتعايش العربي اليهودي في إسرائيل"، في جامعة تل أبيب، استطلاعاً آخر، نشرت نتائجه في تشرين الأول ٢٠١٢، و شمل عينة واضحة من المستوطنين، يستعرض آراءهم بشكل منفصل عن العينة الأخرى من اليهود داخل الخط الأخضر.^{١١٠} يقدم لنا الاستطلاع رؤية منهجية لتطور مواقف جمهور المستوطنين من الحقوق الفلسطينية والحل

الدائم. وهو على خلاف الاستطلاع السابق الذي استعرضناه، توجه إلى المستوطنين بشكل مباشر، مستجوباً مواقفهم من قضايا الحل النهائي.

جدول : يوضح مواقف المستوطنين من إمكانية الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين (%)

٢٠١٢	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥٨	٥٣	٦١	٥٥	يجب الوصول إلى اتفاق سلام
٣٥	٣٥	٣٠	١٩	الفلسطينيون يستحقون دولة
٥	١١	٩	٥	يمكن التوصل الآن إلى اتفاق
٧١	٦٥	٧٧	٦٨	لا يمكن التوصل إلى اتفاق
٦٠١	١٧٢	٦٤٤	٢٨١٢	عدد أفراد العينة

يتضح من الجدول، أعلاه، أن غالبية المستوطنين لا يؤيدون قيام دولة فلسطينية، لا بل يعتقدون أن الفلسطينيين لا يستحقون كياناً سياسياً، وحتى الذين يؤمنون بأحقية الفلسطينيين بدولة فلسطينية، لا يعتقدون أنه يمكن التوصل إلى اتفاق في هذه المرحلة.

وجه الاستطلاع سؤالا آخر إلى المستوطنين، حول موقفهم من قبول صلاحية وشرعية قرار مؤسسات الدولة في حالة اتخذت قرارا بتفكيك المستوطنات، ويتضح من النتائج أن غالبية المستوطنين لا يعترفون، ولا يعطون صلاحية لهذه المؤسسات، حتى الدينية منها، في اتخاذ قرار بتفكيك المستوطنات.

جدول يبين مدى قبول المستوطنين قرار المؤسسات بتفكيك المستوطنات (%)

٢٠١٢	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤٤	٤٤	٥٥	٥٤	الحكومة
٤٠	٣٩	٤٠	٣٨	الكنيست
٤٥	٤٦	٥٧	٤٩	كنيست مع أغلبية يهودية
٦٣	٦٨	٦١	٥٥	استفتاء
٢٢	٤٠	٣٦	٣٠	مؤسسة دينية
٦٠١	١٧٢	٦٤٤	٢٨١٢	العينة

يتضح من الجدول أعلاه، أن المستوطنين قد يرضخون لرأي عام يهودي معارض لهم، ولكنهم لا يقبلون بصلاحيات حكومة أو برلمان أو حتى مؤسسة دينية في إخلائهم وتفكيك المستوطنات، ولكنهم قد يقبلون استفتاء شعبياً يؤيد ذلك. نعتقد أن موقف المستوطنين هذا، نابع من قناعتهم أن الرأي العام اليهودي لن يصوت في استفتاء لصالح إخلائهم وتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية، حيث أن المستوطنين يشعرون أن لهم تأييداً شعبياً في المجتمع الإسرائيلي. ويلاحظ من نتائج الاستطلاع التباين بين قبولهم بقرار كنيست عادي وقرار كنيست مع أغلبية يهودية، حيث نجد أن شرعية قرار للكنيست، مع أغلبية يهودية صوتت عليه، هو أكبر من قرار كنيست ليس واضحاً فيه لمن الأغلبية، وهذا يدل على نزاع شرعية الصوت العربي في البرلمان الإسرائيلي، فالمستوطنون لا يقبلون شرعية قرار في الكنيست بأغلبية يهودية، وأكثر إذا كان بأصوات عربية. وهو الخطاب نفسه الذي وجهه اليمين الإسرائيلي، والاستيطان منه تحديداً، لحكومة رابين التي اعتمدت على القوائم العربية في الكنيست لتمير اتفاق أوسلو في البرلمان، حيث أعتبر

المستوطنون ذلك كافيا لنزع الشرعية عن اتفاق أوسلو، الذي لم تتم الموافقة عليه بأغلبية يهودية في البرلمان. مع أن المستوطنين لم يكونوا ليقبلوا بشرعية الاتفاق، حتى لو تم بأغلبية يهودية في الكنيست، ولكنها كانت مناورة سياسية لمخاطبة حتى المتعاطفين مع فكرة التسوية في الشارع اليهودي.

جدول يبين ردود فعل المستوطنين في حالة اتخاذ قرار بإخلائهم وتفكيك

المستوطنات (%)

٢٠١٢	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤٤	١٦	١٧	٣٨	الانصياع
٤٠	٦٩	٧٥	٤٥	المعارضة في إطار القانون
٤٥	١٥	٨	١٧	المعارضة بكل الوسائل
٦٣	١٧٢	٦٤٤	٢٨١٢	العينة

يوضح الجدول أعلاه، أن غالبية المستوطنين سيعارضون إخلاءهم، من خلال القنوات القانونية فقط، ونجد أن هنالك ارتفاعا في نسبة المؤيدين لهذا التوجه في صفوف مجتمع المستوطنين، مقارنة مع بداية الألفية الجديدة، وطبعا مقارنة مع سنوات السبعينيات والثمانينيات، وهذا يدل على التحولات الديمغرافية التي مرّ بها المستوطنون، والتي أشرنا إليها في بداية البحث، كما أنها تدل على تراجع المنظومة المسيانية في صفوف المستوطنين، لصالح المنظومة السياسية، بالإضافة إلى أن تجربة غوش قطيف، أثبتت أنه إذا قررت الحكومة إخلاء مستوطنة فإنها تستطيع ذلك. ويبين الاستطلاع أن قلة قليلة فقط تؤيد استعمال العنف في حالة قررت حكومة إخلاء مستوطنات.

خاتمة

تعتبر الكولونيات الإسرائيلية، والمستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، عائقاً مركزياً أمام أي حل دائم يضمن إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ويشكل المستوطنون في الضفة الغربية جسماً سكانياً أخذ يتبلور كجزء منسجم ومتلاحم مع المجتمع الإسرائيلي داخل الخط الأخضر، نجد ذلك في هيمنة المستوطنين على المواقع المتقدمة في الجيش الإسرائيلي، السياسة الإسرائيلية، حضورهم داخل الأحزاب المركزية وخاصة، الحزب الحاكم، الليكود، والاكاديميا والاقتصاد وغيرها من المجالات.

إن التحولات التي حدثت على هذا "المجتمع" منذ عقدين، ساهمت في تآكل المنظومة الدينية- المسيانية المسوغة للاستيطان من جهة، إلا أنها ساهمت في تلاحمه مع المجتمع الإسرائيلي داخل الأخضر، وربما استطاع أن يحقق بهذه التحولات ما عجز عن تحقيقه في العقدين اللذين أعقبا الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، حين سيطرت التوجهات الدينية المسيانية على المستوطنين، وعلى الرغم من التأييد الشعبي والحكومي المشروع الاستيطاني، إلا أن هذا الجسم كان مميزاً ومنفصلاً عن المجتمع الإسرائيلي، رغم أن أبنائه جاؤوا من الطبقة الوسطى، والبرجوازية المدينية الإسرائيلية. مرّ المستوطنون بتحولات عديدة، فعلى الصعيد الديمغرافي باتوا متنوعين من الناحية الدينية، الطبقية والسياسية. كما أنهم مروا بتحولات سوسيولوجية تتعلق بالأساس بتبدل الأجيال، فقد حمل كل جيل رؤية سياسية مغايرة للمستقبل، وطريقة تحقيق هذا المستقبل.

ففي العقود الأولى من الاحتلال كانت فكرة الخلاص والحق الديني هي المسيطرة على المستوطنين الذين جاؤوا بالأساس من الصهيونية الدينية، وكانوا هم بذاتهم، جيلاً

متمردا على الجيل القديم التقليدي في الصهيونية الدينية المتمثل بسياسي المبدال في ذلك الوقت. أما جيل اليوم، فإنه يطالب بالحفاظ على "أرض إسرائيل"، ولكن بطريقته الخاصة وبدون مبررات مسيانية كما فعل الجيل القديم. نسمع أكثر حديثاً عن الحق التاريخي منه عن الحق الديني والخلص، نسمع أكثر عن تطوير أدوات عمل سياسية ذات طابع دبلوماسي إعلامي، وأقل ذات طابع جماهيري احتجاجي وعنيف.

لا يعني ذلك أن "مجتمع" المستوطنين انقطع عن المنظومة المسيانية الدينية لحركة غوش ايمونيم، وأن العنف لم يعد ديدنهم، فهناك مجموعات كثيرة في صفوف المستوطنين، لا تزال تتخذ من العنف طريقة للحفاظ على المستوطنات و"أرض إسرائيل"، وقد ظهرت بوادر ذلك في المعارضة العنيفة لتفكيك مستوطنة عمونا، وفي ظهور حركات "دفع الثمن"، وفي سلوكيات "شباب التلال"، ولكن يبقى التيار القيادي المركزي لمجتمع المستوطنين على تنوعه الكبير، يتخذ مواقف جديدة في التعامل مع الواقع السياسي. ولا بد من الإشارة أن جزءاً من غياب خطاب العنف في خطاب التيار الرسمي والمركزي نابع من التداخل الكبير الذي يجمع بين المستوطنين وبين اليمين الإسرائيلي الليبرالي والمحافظ، وسهولة إيصال صوت المستوطنين إلى رأس الهرم السياسي في إسرائيل والتأثير عليه، ما يحول العنف إلى وسيلة تضر بهذا التمازج، الذي يتم على المستوى التحتي والفوقي. فعلى المستوى التحتي، وكما ذكرنا، بات المستوطنون في الضفة الغربية جزءاً من المجتمع الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، وعلى المستوى الفوقي باتت قيادتهم صاحبة تأثير سياسي أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك فترة غوش ايمونيم وحكومة بيغن-شارون الأولى.

بقيت فكرة "أرض إسرائيل"، فكرة مركزية في صفوف المستوطنين، إلا أنه ظهرت

خلافات حول الاستعداد للإبقاء على السيادة اليهودية الشاملة والكاملة على هذه الأرض، فحركة غوش ايمونيم لم تقبل المساومة على بسط السيادة اليهودية الكاملة على كل "أرض إسرائيل" بلا استثناء، أما حزب البيت اليهودي برئاسة بينيت، فإنه مستعد للتخلي عن أجزاء من "أرض إسرائيل"، لتكون تحت سيادة فلسطينية، وعلى الرغم من أن بينيت يتحدث عن سيادة فلسطينية مشوهة وجزئية، فإن ذلك لم يكن ليكون محلاً لمجرد التفكير عند الجيل الأول من قيادات المجتمع الاستيطاني، وقد تكتل حول هذه الفكرة غالبية أحزاب الصهيونية الدينية في الكنيسست الأخيرة في إطار حزب "البيت اليهودي". إن خطة البيت اليهودي، جاءت أيضاً كنتاج للتحويلات التي أصابت المستوطنين، فالخطاب الديني المسياني لحركة غوش ايمونيم، لم يكن ليجد له أرضية صلبة في هذه المرحلة، كما كان في السبعينيات والثمانينيات.

إن هذا التلاحم الذي يحاول المستوطنون خلقه مع المجتمع الإسرائيلي ومع السياسة الإسرائيلية، نابع من التجربة التاريخية، فهم على الرغم من خطابهم المسياني - الديني، وتبريراتهم الأيديولوجية، إلا أنهم لا يستطيعون العيش بدون الوريد الذي يربطهم مع المجتمع والدولة داخل الخط الأخضر. لقد فهموا عام ١٩٦٧، أنهم لا يستطيعون الاستمرار بالحياة بدون مجتمع ودولة عام ١٩٤٨. كشفت هذه الحقيقة نقطة ضعفهم، لهذا فهم يحاولون أن يسيطروا على الدولة، ويؤثروا في قراراتها السياسية، فهم لم يعودوا يستطيعون البقاء من خلال احتلال وغزو الأراضي الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني ليقوا ويستمروا، بل عليهم في المقابل أن يغزوا المجتمع اليهودي والدولة اليهودية داخل الخط الأخضر ليضمنوا بقاءهم ووجودهم.

الهوامش

١ . دوف شفارتس، "الصهيونية الدينية على مفترق طرق: من توسيع الأفاق إلى إخلاء المستوطنات"، في: دفورا هكوهن وموشيه ليسك (محرران). **مفترقات حاسمة وقضايا مفتاحية في إسرائيل**. (بئر السبع: جامعة بن غوريون، ٢٠١٠)، ص: ١٩٩ (١٧٧-٢١٢).

٢ . شفارتس، مصدر سابق، ص: ٢٠٢.

٣ . يوفال شرلو، "النخب الدينية-القومية الجديدة"، في: اليعازر بن رفائيل وإسحق شترانبرغ، النخب الجديدة في إسرائيل، (القدس: مؤسسة بياك، ٢٠٠٧)، ص: ٣٤٩ (٣٣٤-٣٥٤).

٤ . ظهرت في هذا السياق تفسيرات اجتماعية-اقتصادية تربط ما بين مشروع المستوطنات وبين تآكل دولة الرفاه الإسرائيلية. وينطلق هذا الادعاء من القول إن مشروع المستوطنات أدى إلى انتقال دولة الرفاه من داخل الخط الأخضر إلى المستوطنات في الضفة الغربية، لكي يتمكن هذا المشروع من المحافظة على نفسه وجذب قطاعات اجتماعية أخرى. هذا التحليل فيه الكثير من الوجهاء، ولكنه أنتج نخبة إسرائيلية لا تعارض المشروع الاستيطاني من منطلقات أخلاقية وسياسية بل من منطلقات اقتصادية وطبقية. أنظر في هذا السياق:

داني غوطيفايين، "ملاحظات حول الأسس الطبقة للاحتلال"، مجلة **نظرية ونقد**، ٢٠٠٤، ربيع ٢٠٠٤، ص: ٢٠٣-٢١١. وأيضاً: شلومو سبيرسكي، ثمن الاحتلال: عبء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: واقع الحال ٢٠١٢، (تل أبيب: مركز ادفا، ٢٠١٢).

٥ . يسكنون بالأساس، في موديعين عيليت (٥٢ ألفاً)، بيتار عيليت (٤٠ ألفاً)، وهناك أرثوذكسيون يسكنون عمنويل، كوخاف يعكوب، وجزءاً من المستوطنات المختلطة.

٦ . شاؤول أرييلي، **حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وطرق حله**، (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣)، ص: ٢٦٠-٢٦١. حسب معطيات أوردتها كلية أرييل، وشعبة الاستيطان، فهناك ٢٩٪ يعيشون في مستوطنات حريدية. ١٥٪ مستوطنات علمانية. ٣٢٪ في مستوطنات مختلطة. ٢٤٪ في مستوطنات للصهيونية الدينية.

٧ . أنظر إلى بعض الكتب والدراسات التي صدرت بهذا الخصوص في العقد الأخير: عيكفا الدار، وعديت زارطال، **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل ١٩٦٧-٢٠٠٤**، (تل أبيب: منشورات دبير، ٢٠٠٥).

عنات روت، **سر القوة: مجلس المستوطنات وصراعه بالجدار الفاصل وخطة الانفصال**، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥).

غادي طاوب، المستوطنون والصراع على معنى الصهيونية، (تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧). Gershon Gorenberg, *The "Accidental" Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977* (New York: Times Books, 2006).

٨ . Gorenberg, Ibid, p. ٤٦.

- ٩ . الدار وزرطال، مصدر سبق ذكره، الفصل الأول.
- ١٠ . توم سيغف، ١٩٦٧: **والأرض غيرت وجهها**، (تل أبيب: منشورات كيتز، ٢٠٠٥)، ص: ٥٧٠-٥٧٣.
- ١١ . المصدر السابق، ص: ٥٧٣.
- ١٢ . ومن الأسماء في هذه الحركة، أدباء من الصف الأول في إسرائيل ومنهم: شاي غغنون، نتان الترمان، أوري تسفي غرينبرغ، حاييم غوري، موشيه شامير، حاييم هزار وغيرهم.
- ١٣ . المصدر السابق، ص: ٥٧٣-٥٧٤.
- ١٤ . المصدر السابق، ص: ٥٧٦.
- ١٥ . انظر وصف إقامة هذه المستوطنة في توم سيغف، مصدر سبق ذكره، ص: ٦١٢-٦١٣.
- ١٦ . في العام ١٩٨٨، قتل ليفنغر الشاب الفلسطيني كايد حسن صالح، وجرح إبراهيم بالي، بعد أن أطلق النار عليهم، إلا أن المحكمة حكمت عليه بالسجن الفعلي خمسة شهور، قضى منها ثلاثة شهور فقط. كما أنه لطم طفلاً فلسطينياً في العام ١٩٨٥.
- ١٧ . توم سيغف، مصدر سبق ذكره، ٦١٣-٦١٥.
- ١٨ . نور مصالحة، "الاستيطان التبشيري-اليهودي والفلسطينيين: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش ايمونيم"، في: أسعد غانم (محرر)، **الهويات والسياسة في إسرائيل**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٣)، ص: ١٢٦.
- ١٩ . عكيفا الدار وعديت زرطال، **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل ١٩٦٧-٢٠٠٤**، ترجمة: عليان الهندي (٢٠٠٦)، بدون مكان ودار نشر)، ص: ٢٤٤. أنظر أيضاً: داني روبينشطاين، غوش ايمونيم، (تل أبيب: كاف ايوم، ١٩٨٢) ص: ٦٥-٦٩.
- ٢٠ . المصدر السابق: ص: ٢٤٢-٢٤٣.
- ٢١ . صلاح الزرو، **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي**، (الخليل: رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، ١٩٩٠)، ص: ٣٩٩.
- ٢٢ . يوسف غورني، **البحث عن الهوية القومية**، (تل أبيب: منشورات عام عوبيد، ١٩٩٠).
- ٢٣ . عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، (رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٥)، ص: ٥٩.
- ٢٤ . المصدر السابق، ص: ٥٩-٦٠.
- ٢٥ . رخلبسكي، ١٩٩٨، ص: ٥٨، مقتبس من: عزيز حيدر، "ظاهرة البيشيفوت (المدارس الدينية) القومية: نشوؤها، تطورها ونتائجها الاجتماعية والسياسية"، مجلة **قضايا إسرائيلية**، عدد ٨، خريف ٢٠٠٢، ص: ٨١ (٧٤-٨٥).
- ٢٦ . يواف بيلد وغابي شفير، من هو الإسرائيلي: ديناميكية المواطنة المركبة (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٠٥)، ص: ١٧٣.
- ٢٧ . يوفال شلرو، "النخب الدينية- القومية الجديدة"، في: اليعازر بن رفائيل وإسحق شترانبرغ، **النخب الجديدة في إسرائيل**، (القدس: مؤسسة بيبالك، ٢٠٠٧)، ص: ٣٣٧-٣٤٠ (٣٣٤-٣٥٤).
- ٢٨ . بيلد وشيفر، مصدر سبق ذكره، ص: ١٧٣.
- ٢٩ . شؤول أرييلي، **حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والطرق لتسويته**، (تل

- أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣) ص: ٢٢٧.
- ٣٠ . مقتبس عند: نور مصالحة، "الاستيطان التبشيري-اليهودي والفلسطينيين: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش ايمونيم"، في: أسعد غانم (محرر). **الهويات والسياسة في إسرائيل**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٣)، ص: ١٣٠.
- ٣١ . توم سيفغ، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٧٧. وأيضاً أنظر: غدعون شمعوني، الأيديولوجية الصهيونية، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٣)، ص: ٣١٧.
- ٣٢ . شؤول أرييلي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٧.
- ٣٣ . شؤول أرييلي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٨.
- ٣٤ . أسعد غانم، **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٥)، ص: ١٨١.
- ٣٥ . مقتبس عند: نور مصالحة، "الاستيطان التبشيري-اليهودي والفلسطينيين: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش ايمونيم"، في: أسعد غانم (محرر). **الهويات والسياسة في إسرائيل**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٣)، ص: ١٣٢-١٣٣.
- ٣٦ . أحد أبرز رموز التيار الديني الصهيوني، ولد في حيفا في العام ١٩٤٦، ودرس في المدرسة الدينية "مركز هراب" في القدس، التي تعتبر معقل الفكر الديني الصهيوني، والتي كان أسسها الأب الروحي للصهيونية الدينية الحاخام كوك الأب. بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ أصبح بن نون الحاخام الرئيسي والمدرس في المدرسة الدينية في "غوش عتصيون" في الضفة الفلسطينية المحتلة، وكان من مؤسسي حركة "غوش ايمونيم" الاستيطانية، وكان بيته قد أحتضن الاجتماع التأسيسي لهذه الحركة، التي شكلت التنظيم اليميني الاستيطاني الأول الذي دمج بين الفكر الثيولوجي الديني المسيائي وبين الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ٣٧ . يوئيل بن نون، **معجزة جمع الشتات**، (تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، ٢٠١١)، ص: ٣٢-٣٧.
- ٣٨ . المصدر السابق، ص: ٢٩٠.
- ٣٩ . ايهود شبرينتسك، "غوش ايمونيم: نموذج الجليد للتطرف السياسي"، مجلة **دولة، نظام وعلاقات دولية**، عدد ١٧، ١٩٨٢، ص: ٣١ (٢٢-٤٩).
- ٤٠ . باروخ كيرلينغ، **مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل- بين تعدد الثقافات والحرب الثقافية**، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٤)، ص: ١٩٤.
- ٤١ . كيرلينغ، ص: ١٩٥، وأيضاً: داني روبينشطاين، غوش ايمونيم، (تل أبيب: كاف أدوم، ١٩٨٢) ص: ١٨.
- ٤٢ . صلاح الزرو، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٩٧.
- ٤٣ . ايهود شبرينتسك، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢-٤٩.
- ٤٤ . المصدر السابق، ص: ٢٤.
- ٤٥ . مثل بحث عنات روت، مصدر سبق ذكره، والتي تبحث في احتجاج المستوطنون على الجدار الفاصل وخطة الانفصال من خلال الأطر النظرية لجماعات الضغط السياسية خارج-برلمانية. أو بحث: غادي فولفسفد، "نشاطات سياسية في إسرائيل: حالة يمين"، مجلة: **دولة، نظام وعلاقات دولية، العدد**

- ٢٢، ١٩٨٤، ص: ٣٩-٥٠. وفيه يحلل الكاتب الاحتجاج السياسي للمستوطنين على إخلاء مستوطنة يمين في سيناء أيضا من خلال أطر مجموعات الضغط السياسية.
٤٦. مقتبس لدى: نور مصالحة، "الاستيطان التبشيري-اليهودي والفلسطينيين: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش ايمنيم"، في: أسعد غانم (محرر). **الهويات والسياسة في إسرائيل**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٣)، ص: ١٣١.
٤٧. نهاد علي، "الأصولية الدينية اليهودية وإسقاطاتها المحلية والإقليمية"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٥، ٢٠٠٧، ص: ١٥. (١٨-٥).
٤٨. نهاد علي، مصدر سبق ذكره، ص: ١٥.
٤٩. عزيز حيدر، "ظاهرة البيشيفوت (المدارس الدينية) القومية: نشوؤها، تطورها ونتائجها الاجتماعية والسياسية"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، عدد ٨، خريف ٢٠٠٢، ص: ٨٣ (٧٤-٨٥).
٥٠. شبرينتسك، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٢.
٥١. ميخائيل بايغا، "غوش ايمنيم أمام إمكانية إخلاء المناطق إستراتيجية بناء حالة صدمة نفسية (طروما)"، **مجلة دولة، نظام وعلاقات دولية**، العدد ٣٧، ص: ٩٩-١٣٥.
٥٢. باروخ كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٣-٢٠٤.
٥٣. بيليد وشغير، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٢-٢٠٣.
٥٤. عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٠.
٥٥. باروخ كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٣-٢٠٤.
٥٦. المصدر السابق، ص: ٢٠٥-٢٠٦.
٥٧. موطي غنباري، **الأصولية اليهودية وهار هبايت**، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٨) ص: ٢٥.
٥٨. الدار وزرطال، مصدر سبق ذكره، ص: ٣١٨.
٥٩. باروخ كيمرلينغ، "الثابت والمتحول في المجتمع والثقافة الإسرائيلية"، مجلة **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣، صيف ٢٠٠١، ص: ٧ (١٢-٤).
٦٠. عنات روت، **سر القوة: مجلس المستوطنات ونضالها ضد الجدار الفاصل وخطة الانفصال**، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥)، ص: ٣٥.
٦١. المصدر السابق، ص: ٣٥-٤٢.
٦٢. أنظر إلى رابط مجلس المستوطنات، <http://efshari.c'o.il/?q=node/16>
٦٣. المصدر السابق.
٦٤. باراك ربيد، "وزير خارجية المستوطنين"، هآرتس، ٢١/٦/٢٠١٣، ص: ١٥.
٦٥. المصدر السابق.
٦٦. داني ديان، "حاجز تل أبيب"، **هآرتس**، ٢٧/٨/٢٠١٢، ص: ١٣.
٦٧. باراك ربيد، "وزير خارجية المستوطنين"، مصدر سبق ذكره. ص: ١٥.
٦٨. عيكفا نوبيك، "الوجه الجميل لمجلس المستوطنات"، **ملحق ידיעות احرونوت**، ٦/١١/٢٠١١، ص: ١٤.

- ٦٩ . المصدر السابق.
- ٧٠ . توم سيغف، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٧٦-٥٧٧.
- ٧١ . موطي عنباري، **الأصولية اليهودية وهار هبايت**، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٨) ص: ٢٤-٢٩.
- ٧٢ . مقتبس عند: نور مصالحة، "الاستيطان التبشيري-اليهودي والفلسطينيين: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش ايمونيم"، في: **أسعد غانم (محرر). الهويات والسياسة في إسرائيل**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٣)، ص: ١٣١.
- ٧٣ . موطي عنباري، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٦-٢٧.
- ٧٤ . المصدر السابق، ص: ٢٧.
- ٧٥ . عزيز حيدر، "ظاهرة الليشيفوت (المدارس الدينية) القومية: نشوؤها، تطورها ونتائجها الاجتماعية والسياسية"، مجلة **قضايا إسرائيلية**، عدد ٨، خريف ٢٠٠٢، ص: ٨٣-٨٤ (٧٤-٨٥).
- ٧٦ . أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة:
<http://www.news1.c-o.il/Ar%20hive/003-D-5933200-.html>
- ٧٧ . <http://www.kipa.c-o.il/now/46236.html>
- ٧٨ . أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية التوجه إلى الأمم المتحدة:
<http://www.news1.c-o.il/Ar%20hive/003-D-5933200-.html>
- ٧٩ . انظر إلى برنامج الحزب السياسي، تحت عنوان "خطة التهدة"، في موقع الحزب:
<http://www.baityehudi.org.il>
- ٨٠ . نشرة "بيشع شلنو"، العدد ٢٨٨، نيسان، ٢٠١٢، ص: ٣.
- ٨١ . للإطلاع على توصيات لجنة "ليفي" أنظر **"هآرتس"**، ١٠/٧/٢٠١٢، ص: ٤.
- ٨٢ . باراك ربيد، "بينيت: الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو كشيظية في المؤخرة- غير قابل للحل"، **هآرتس**، ١٨/٦/٢٠١٣، ص: ٦.
- ٨٣ . المصدر السابق.
- ٨٤ . يوسي فارتر، "الشيخ والأخ"، هآرتس، ٢١/٦/٢٠١٣، ص: ٣.
- ٨٥ . للاستزادة حول أنماط معارضة المستوطنين لإخلاء غوش قطيف انظر:
عنات روت، **سر القوة: مجلس المستوطنات وصراعه ضد الجدار الفاصل وخطة الانفصال**، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥). وأيضا: إسحق شلن وشؤول مشعال، **اقتلاع من المكان وخطاب المستوطنين عشية إخلاء غوش قطيف** (القدس: معهد فلوسهايمر لدراسة السياسات، ٢٠٠٥).
- ٨٦ . دوف شفاترست، "الصهيونية الدينية على مفترق طرق: من توسيع الأفاق إلى إخلاء المستوطنات"، في: دفورا هكهن وموشيه ليسك (محرران). **مفترقات حاسمة وقضايا مفتاحية في إسرائيل**. (بئر

- السبع: جامعة بن غوريون، ٢٠١٠)، ص: ٢٠١ (١٧٧-٢١٢).
- ٨٧ . مقتبس عند شفارتس، مصدر سابق، ص: ٢٠٢.
- ٨٨ . شفارتس، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٣-٢٠٤.
- ٨٩ . المصدر السابق، ص: ٢٠٤.
- ٩٠ . يهودا بن مئير، "الأزمة في صفوف المستوطنين وانعكاساته"، **عدكان استراتيجي**، المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠٠٥، ص: ٣١ (٢٨-٣١).
- ٩١ . شفارتس، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٦.
- ٩٢ . المصدر السابق، ص: ٢٠٦-٢٠٧.
- ٩٣ . يهودا بن مئير، "الأزمة في صفوف المستوطنين وانعكاساته"، **عدكان استراتيجي**، المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠٠٥، ص: ٣١ (٢٨-٣١).
- ٩٤ . الكسندر يعقوبسون، "الحل: أقلية يهودية في دولة فلسطينية"، **هآرتس**، ٢٠١٢/١/٧، أنظر رابط المقال على: [http://www.haaretz.c"o.il/opinions/2.5841.1610509/](http://www.haaretz.c)
- ٩٥ . [http://www.heskem.org.il/sour"ce-view.asp?id=2163&meid=43](http://www.heskem.org.il/sour)
- ٩٦ . شؤول أرييلي، **حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والطرق لتسويته**، (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣) ص: ٢٧١.
- ٩٧ . المصدر السابق، ص: ٢٧٢.
- ٩٨ . المصدر السابق، ص: ٢٧٢-٢٧٣.
- ٩٩ . ورد الاقتباس في: شؤول أرييلي، نوبي شفارتس وهاداس تغاري، الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين (القدس: معهد فلوسهايمر للدراسات السياسية، ٢٠٠٦)، ص: ٣٧.
- ١٠٠ . المصدر السابق، ص: ٣٧.
- ١٠١ . **هآرتس**، [http://www.haaretz.c"o.il/mis"ce/1.783422](http://www.haaretz.c)، 12002/4/.
- ١٠٢ . معهد داحف، مواقف الجمهور الإسرائيلي من قضايا مختلفة حول أمن إسرائيل وحل الصراع الإسرائيلي-العربي، نتائج استطلاع ثالث حول الموضوع، كانون الأول ٢٠١٢.
- ١٠٣ . المصدر السابق، ص: ٢٢.
- ١٠٤ . المصدر السابق، ص: ٢٨.
- ١٠٥ . المصدر السابق، ص: ٢٩.
- ١٠٦ . المصدر السابق، ص: ٣١.
- ١٠٧ . المصدر السابق، ص: ٣٢.
- ١٠٨ . المصدر السابق، ص: ٣٩.
- ١٠٩ . المصدر السابق، ص: ٤١.
- ١١٠ . إسحق شينل وميخا هوب، موقف الجمهور اليهودي من إمكانية اتفاق تسوية مع الفلسطينيين، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠١٢).

قائمة المصادر

مصادر بالانكليزية

Gorenberg, Gershon, The A" c" c"idental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977 (New York: Times Books, 2006).

المصادر العبرية

- أرييلي، شاؤول، **حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وطرق حله**، (تل أبيب: ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣).
- بايغا، ميخائيل، "غوش ايمونيم أمام إمكانية إخلاء المناطق: إستراتيجية بناء حالة صدمة نفسية (طراوما)". **مجلة دولة، نظام وعلاقات دولية**، العدد ٣٧، ص: ٩٩-١٣٥.
- بن مئير، يهودا، "الأزمة في صفوف المستوطنين وانعكاساتها"، **عذكان استراتيجي**، المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠٠٥، ص: ٣١ (٢٨-٣١).
- بن نون، يوئيل، **معجزة جمع الشتات**، (تل أبيب: منشورات ידיעות أحرونوت، ٢٠١١).
- بيلد، وآف وغابي شفير، **من هو الإسرائيلي: ديناميكية المواطنة المركبة** (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٠٥).
- الدار، عكيفا، وعديت زارطال، **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل ١٩٦٧-٢٠٠٤**، (تل أبيب: منشورات دبير، ٢٠٠٥).
- روينشطاين، داني، غوش ايمونيم، (تل أبيب: كاف ادوم، ١٩٨٢).
- روت، عنات، **سر القوة: مجلس المستوطنات وصراعه بالجدار الفاصل وخطة الانفصال**، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥).
- سبيرسكي، شلومو، **ثمن الاحتلال: عبء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: واقع الحال ٢٠١٢**، (تل أبيب: مركز ادفا، ٢٠١٢).
- سيغف، توم، ١٩٦٧: **والأرض غيرت وجهها**، (تل أبيب: منشورات كيتز، ٢٠٠٥).
- شبرينتسك، ايهود، "غوش ايمونيم: نموذج الجليد للتطرف السياسي"، **مجلة دولة، نظام وعلاقات دولية**، عدد ١٧، ١٩٨٢، (٢٢-٤٩).
- شرلو، يوفال، "التخب الدينية-القومية الجديدة"، في: **اليعازر بن رافائيل واسحق شترانبرغ، النخب الجديدة في إسرائيل**، (القدس: مؤسسة بياك، ٢٠٠٧)، (٣٣٤-٣٥٤).
- شفارتس، دوف، "الصهيونية الدينية على مفترق طرق: من توسيع الآفاق إلى إخلاء المستوطنات"، في: **دفوراً هكوهن وموشيه ليسك (محرران). مفترقات حاسمة وقضايا مفتاحية في إسرائيل**. (بئر السبع: جامعة بن غوريون، ٢٠١٠)، (١٧٧-٢١٢).
- شمعوني، غعون، **الأيديولوجية الصهيونية**، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٣).

شنيل، اسحق وميخا هوب، **موقف الجمهور اليهودي من إمكانية اتفاق تسوية مع الفلسطينيين**، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠١٢).

طاوب، غادي، **المستوطنون والصراع على معنى الصهيونية**، (تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧).

عنباري، موطي، **الأصولية اليهودية وهار هبايت**، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٨).
غوطيفان، داني، **ملاحظات حول الأسس الطبقيّة للاحتلال**، **مجلة نظرية ونقد**، ٢٠٠٤، ربيع ٢٠٠٤، ص: ٢٠٣-٢١١.

غورني، يوسف، **البحث عن الهوية القومية**، (تل أبيب: منشورات عام عوييد، ١٩٩٠).
فولفسلد، غادي، **نشاطات سياسية في إسرائيل: حالة يمين**، **مجلة: دولة، نظام وعلاقات دولية**، العدد ٢٢، ١٩٨٤، ص: ٣٩-٥٠.

كيرلينغ، باروخ، **مهاجرون، مستوطنون، أصليون: الدولة والمجتمع في إسرائيل- بين تعدد الثقافات والحرب الثقافية**، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٤).
يعقوبسون، الكسندر، **الحل: أقلية يهودية في دولة فلسطينية**، **هآرتس**، ٢٠١٢/١/٧، أنظر رابط المقال على:

<http://www.haaretz.co.il/opinions/2.5841.1610509/>

المصادر العربية

أرييلي، شاؤول، دوبي شفارتس وهadas تغاري، **الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين** (القدس: معهد فلوسهايمر للدراسات السياسية، ٢٠٠٦).

بشارة، عزمي، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، (رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٥).

حيدر، عزيز، **ظاهرة اليشيفوت (المدارس الدينية) القومية: نشوؤها، تطورها ونتائجها الاجتماعية والسياسية**، **مجلة قضايا إسرائيلية**، عدد ٨، خريف ٢٠٠٢، (٧٤-٨٥).

الدار، عكيفا وعديت زرتال، **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل ١٩٦٧-٢٠٠٤**، ترجمة: عليان الهندي (٢٠٠٦، بدون مكان ودار نشر).

الرزو، صلاح، **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي**، (الخليل: رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، ١٩٩٠).
علي، نهاد **الأصولية الدينية اليهودية وإسقاطاتها المحلية والإقليمية**، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد ٢٥، ٢٠٠٧، (٥-١٨).

غانم، أسعد، **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٥).
كيرلينغ، باروخ، **الثابت والمتحول في المجتمع والثقافة الإسرائيلية**، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد ٣، صيف ٢٠٠١، (٤-١٢).

مصالحة، نور، **الاستيطان التبشيري-اليهودي والفلسطينيون: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش ايوميم**، في: **أسعد غانم (محرر)، الهويات والسياسة في إسرائيل**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٣).

'Green Line'. Realizing this weakness on their side, they are attempting to invade the Israeli state and society of 1948; cohering with the Israeli society and penetrating the center of Israeli politics in order to control and affect the political decisions. The colonizers of the 1967 territories have to occupy the Jewish society and state inside the 'Green Line' in order to ensure their survival.

central idea among the colonial settler community, but some disagreements emerged over the readiness to keep comprehensive Jewish sovereignty over the complete land; '*Gush Emunim*' did not accept any bargain or even any questioning of the full Jewish sovereignty over the whole "Land of Israel" not leaving any exceptions; while the 'Jewish Home' party headed by *Naftali Bennett*, is ready to give up parts of the "land of Israel" to be under Palestinian sovereignty. Even though *Bennett* meant only a distorted and partial Palestinian sovereignty, his idea was unacceptable to the first generation of the settlement community leaders. But a majority of the religious Zionist parties in the last Knesset elections gathered around the idea forming the "Jewish Home" party. The 'Jewish Home' plan came as a consequent of transformations inside the settler community. Unlike the 70's and the 80's of the last century; the messianic religious discourse of '*Gush Emunim*' movement has been shaken and lost its solid ground.

The historical resume of the 1967 colonial community drove them to realize that despite their messianic-religious sources and ideological justifications they are actually a weak community; on the one hand they can't survive nor can develop in the Palestinian territories only as occupiers or invaders, on the other, they can't survive separate from the society and the state of Israel within the

Israel" for a Palestinian Authority, came from the rightist colonials as a respond to the rising discourse of fear warning that the right wing tendency of blocking paths to a political compromise would eventually bring a bi-national state. Their point was that the Area C comprises 60% of the West Bank and contains 100% of the colonies, while only few thousands of Palestinians residing there.

The 'Jewish home' party, who ran to the 2013 Knesset elections as representing the settlers, put a detailed plan of a conflict management, called "Calming Plan: operational guides for the management of the Israeli-Palestinian conflict". The core of the 'Calming Plan' is to annex Area C with granting Israeli citizenship to the tiny minority of Palestinians. Actually, the plan indicates that only about 50 thousand Palestinians for 350 thousand Jewish settlers live there.

The plan consists of the following components: 1- a unilateral annexation of Area C under Israel's sovereignty; 2- a full naturalization of Palestinians in these areas; 3- a recognition of the PA as a self-governance authority in Area A and Area B, already controlled by it; 4- a prevention of any return of the Palestinian refugees from the Arab countries to the West Bank; 5- a preservation of Israeli security control over the whole territory of the West Bank; 6- an installation of the separation between Gaza Strip and the West Bank.

The notion of the "Land of Israel" remained a

signified the end of the settlement enterprise in the Palestinian territories.

The settlements council has a clear view regarding the permanent solution, in spite of minor disagreements, which emerged following the encroachment of the Palestinian Authority as a political reality in parts of the West Bank. The opinions are divided between those who favor a full Israeli control on all of the West Bank, and those who support self-management for the Palestinians inside the PA territories (without running the borders security) and the annexation of large parts of the West Bank under Israeli sovereignty. It could be argued that this disparity carries on generational differences; as the old generation of settler pioneers embraces the first view, and the new generation of settlers embracing the second position. Still, it is needed to point that there is a common substance, as they both support the perpetuation of Israeli security control on the borders along the Jordan Valley.

Annexation trends began to evolve In the ranks of the Israeli right, including the settlers, claiming to annex Area C to Israel, hence viewing the Palestinian Authority an entity enough to meet the political aspirations of the Palestinians. In other words, they consider the current situation as final, as a status quo, so that changes would be minor and for the sake of preserving that status quo. The proposed annexation of Area C while waiving parts of the "Land of

religious issue of "the Torah of Israel".

The '*Gush Emunim*' movement supported the imposition of Jewish sovereignty over the West Bank and the Gaza Strip, and the application of Israeli law there; hence it opposed, at the time, the 'separation of forces' agreement between Israel and the Arab countries and the Egyptian-Israeli peace treaty. Moreover, many leaders of the '*Gush Emunim*' aligned with the Torah, view the Palestinians in the occupied territories as strangers (Goyim, in Hebrew) and temporary residents (Gerim, in Hebrew). Drawing on these views, they oppose the idea of granting the Palestinians any form of self-rule. In a statement delivered by Meir Indor, the spokesman of '*Gush Emunim*' it was stated as follows: "The Arabs should know that there is a sovereign here, and this is the Jewish people; he governs the land of Israel. The Arabs are temporary residents; they live here only by chance. There are in the Torah commandments regarding such temporary residents and we have to act according to them".

The settlements council (*Yesha*') is a formal and top organizational framework of the colonies in the West Bank, and of the Gaza Strip until the Disengagement. The Council was established officially in December 1980; however, it is rooted back in 1978 when the mayors of the settlement councils rejected the idea of Palestinian self-rule, stipulated in the 'Camp David' treaty. In their eyes, the notion of autonomy

a more diplomatic character and with a more use of explaining methods, less dependant on populism and violent mass protest.

The '*Gush Emunim*' movement is considered to be the first religious colonization movement in the West Bank which drew from the Zionist National Religious Thought to justify its colonial project by messianic - religious - national vocabulary and discourse. The movement was founded in 1974, believing that the occupation of the West Bank in 1967 was a divine miracle and a path to the ultimate grand salvation of the Jews. It has established an operational settling arm called '*Amanah*', which was supported by the Likud government after its ascension to power, hence the rise of the Likud brought a sort of a rebirth for '*Gush Emunim*' and its colonization project. The government has lavished huge budgets on '*Gush Emunim*' and '*Amanah*' enabling the foundation of a large number of new settlements. As well, the movement formed regional councils which controlled large tracts of land in the occupied territories, on the pattern of the former Jewish regional councils inside the 'Green Line'. Israeli sociologist *Baruch Kimmerling* points out that since the occupation in 1967, the emphases of "our right to the land" became a central motive of the discourse, in the sense that for the religious Zionists, the territorial issue of land has surpassed the national issue of "the People of Israel" or the

territories out of economical motives; though, it should be clear that for the Palestinian locals, the effects of their action would be the same as those of the ideological colonials, whether national or religious, who came to 'bloom the wilderness' or to extend the Jewish sovereignty, or substitute the indigenous with settler colonists.

The colonial community in the West Bank and the Gaza Strip went through several demographical transformations: it became more diverse in religious, political and class aspects, although in the end there is a minimum level of consensus unifying the whole community. As well, there occurred sociological shifts related mainly to generational turnover, where each generation carries different political visions regarding the future of the colonial community and the ways of achieving those goals. In the first decades of the occupation, the idea of salvation and divine rights was dominant among these colonials as they came then mainly from the religious Zionism current, and as by themselves rebellious to the older generation which constituted the traditional religious Zionism represented at the time in the NRP (National Religious Party). Today's generation calls to keep the "Land of Israel" in Israeli hands without leaning on messianic justifications, as the older generation did. We hear more talk about 'historical rights' rather than 'religious rights' and salvation motives; more so we notice developed tools of political action with

The political power of this colonial community can be attributed to many factors; first and foremost it is due to the nationalist religious references of the first generation of settlers in the West Bank and Gaza, then to the massive governmental and popular support of the settlement movement directly after the occupation, when Israel was shocked by the victory in the 1967 war and overwhelmed with religious and nationalist fascination which made almost impossible the idea of abandoning the "Land of Israel", both among religious and secular Jews. Relevant to our matter are the demographic shifts inside the colonial community in the West Bank. During the first decades the settlement activity in the Palestinian territories was dominated by religious Zionists, fully supported, of course, by the 'secular' government even though the settlers themselves came mainly from different currents of religious Zionism. Naturally, the rabbis formed an authoritative reference for that community so they became dominant actors in the scene, relative to other political or religious references (orthodox reference). Later, another shift occurred when two decades ago Jews from other social sectors moved to live in the colonies, mainly those belonging to religious Orthodox (*Haredi*), but also seculars and conservatives. These sectors do not turn to the rabbis of the religious Zionist stream as their authority. Other non-ideological Jews moved to the occupied

This research aims to analyze the settler's position towards the different proposals for a political solution to the Israeli-Palestinian conflict. While monitoring the settler's attitudes and views we traced their evolution since 1967 until now, trying to find out what factors affected and shaped them. We also addressed the historical, religious and intellectual contexts within which those views and attitudes grew. We find these contexts significant and should be taken into account, because they still nowadays operate and play an important role in shaping the settler's position, hence their importance when we come to study the colonial community in the West Bank and Gaza Strip seeking an understanding of the inner dynamics of its different political currents and orientations.

This colonial community, with religious Zionism as its intellectual and ideological spearhead, constitutes an emerging political force in the Israeli society since the rise of the *Likud* to power in 1977. Due to the colonial settlers mixed religio-national ideology and thought, many Israeli researchers consider them to be the political power that will redefine and reproduce Zionism in a way to solve the tensions and negate the contradictions between religion and state, between the messianic and the realistic, between the historical and the A-historical, between Judaism and Zionism; in short, between the land of Israel, the State of Israel, and the people of Israel.

Research Summary

Settlers from the Periphery to the Center

Settlers' Attitudes Towards the Conflict

from the *Gush Emunim* movement to the *Bayit Yehudi* Party

By: Mohanad Mustafa